



أثر الإفصاح الهادسي عن التهمة المستدامة على مستوى الحسابات الضريبية المؤجلة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

إعداد

أ.د/ مصطفى عطيه الغندور

استاذ المحاسبة المتفرغ بالكلية
كلية التجارة- جامعة المنصورة

أ.د/ سهاج طارق أحمد حافظ

استاذ المحاسبه والمراجعه
كلية التجارة- جامعة المنصورة

الباحثة/ هبة راضي عبد الرحمن أحمد

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

الجلد (٤) - العدد (١٣) - أبريل ٢٠٢٥

<https://www.rijcs.org/>

الناشر

معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدهياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية



The Impact of Accounting Disclosure on Sustainable Development on the Level of Deferred Tax Accounts: An Applied Study on Listed Companies in the Egyptian Stock Exchange

submitted by

Prof. Samah Tarek Ahmed Hafez
Professor of Accounting and Auditing

Faculty of Commerce - Mansoura University

Prof. Mostafa Atiya El-Ghandour
Emeritus Professor of Accounting

Faculty of Commerce - Mansoura University

Researcher/ Heba Radi Abdel Rahman Ahmed

Raya International Journal of Business Sciences

volume (4), issue (13), April 2025

<https://www.rijcs.org/>

Raya Higher Institute of Management and Foreign Trade in New Damietta

تهدف الدراسة إلى دراسة أثر الإفصاح المحاسبي عن
التنمية المستدامة على مستوى الحسابات الضريبية
المؤجلة،

المستخلص

كما تهدف إلى دراسة دور المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة في تكوين الحسابات الضريبية المؤجلة بما ينعكس على مستويات التجنب الضريبي للشركات المصرية وكذلك تحليل دور الحسابات الضريبية المؤجلة واستخدامها كوسيلة للتأثير في نتائج الأعمال والتعرف على مسبباتها. واعتمدت الدراسة على عينة من الشركات الأكثر تداولاً بسوق الأوراق المالية المصري والمدرجة بمؤشر EGX 100 للسنة المالية لعام ٢٠٢٢، وأن تكون من الشركات المصدرة لتقارير الاستدامة خلال الفترة من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٢ باعتبارها أكثر الفترات استقراراً في سوق رأس المال المصريمن خلال عرض مجموعة من الاحصاءات الوصفية التي تتمثل في الوسط الحسابي والذي يعبر عن الشكل العام لمتغيرات الدراسة بالعينة، والانحراف المعياري بما يعبر عن مستوى التشتت بعينة الدراسة الحالية على مستوى المشاهدات بالمتغيرات، وأخيراً حدود العينة بين الحدين الأدنى والأقصى توصلت الدراسة إلى وجود تأثير عكسي للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة على مستوى الضرائب المؤجلة بدلالة معدل الضريبة الفعال، وبدلالة نسبة الفروق الضريبية، أي أن زيادة مستوى ممارسات الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة سيؤدي إلى خفض مستوى الضرائب المؤجلة

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، التنمية المستدامة، الحسابات الضريبية المؤجلة،

Abstract

The study aims to examine the impact of accounting disclosure on sustainable development on the level of deferred tax accounts. It also seeks to investigate the role of the Egyptian Corporate Responsibility Index for Sustainable Development in shaping deferred tax accounts, which in turn affects tax avoidance levels in Egyptian companies. Additionally, the study analyzes the role of deferred tax accounts and their use as a tool to influence business results and identify their determinants.

The study is based on a sample of the most actively traded companies on the Egyptian Stock Exchange, listed in the EGX 100 index for the financial year 2022. These companies must

have issued sustainability reports during the period from 2017 to 2022, considering this period as one of the most stable in the Egyptian capital market. The study presents a set of descriptive statistics, including the arithmetic mean, which reflects the overall shape of the study variables in the sample, the standard deviation, which represents the level of dispersion in the study sample across observations, and finally, the sample limits between the minimum and maximum values.

The study concluded that there is an inverse effect of accounting disclosure on sustainable development on the level of deferred taxes, as indicated by the effective tax rate and the tax differences ratio. This means that an increase in accounting disclosure practices related to sustainable development will lead to a decrease in deferred tax levels.

١. مقدمة ومشكلة الدراسة:

تعتمد منهجية مؤشر الشركات للإفصاح عن التنمية المستدامة على اختيار أفضل الشركات أداء وفقاً للمعايير البيئية والمسئولية الاجتماعية والحوكمة، حيث اتجهت العديد من الشركات الى تبني منهجية الإفصاح والشفافية التي طرحتها مؤسسة استاندرد أند بورز، والتي تعتمد على الإفصاح الفعلي للشركة فيما يتعلق بكل من جوانب البيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة. وبالتالي، يقدم الإفصاح الاختياري عن التنمية المستدامة خدمات عديدة لكافة الأطراف الأخرى ذوي المصلحة بخلاف حملة الأسهم (الدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة، ٢٠١٦).

ومن المنظور الضريبي، فقد أدى اختلاف المعالجات التي تناولتها المعايير المحاسبية المصرية عن التشريعات الضريبية الى اتساع الفجوة فيما بينهما، مما ساهم في زيادة مستوى الفروق الضريبية ونشأة الحسابات الضريبية المؤجلة، والذي قد يدفع بالعديد من الشركات الى استغلال هذه الحسابات لتحقيق مستويات مرضية من التجنب الضريبي وتخفيض مستوى المتحصلات لدى الجهات الضريبية (Hoi et al. 2013). وبالتالي، قد يؤدي الاستغلال السيئ لمثل هذه الحسابات الضريبية المؤجلة الى الاضرار بالايادات الضريبية واجبة التحصيل من تلك الشركات، ولذلك تعتبر الجهات الضريبية أحد الأطراف ذوي المصلحة التي تحتاج الى تلبية بعض المتطلبات من الشركات (Watson, 2015).

ومؤخراً، اهتم الإفصاح المحاسبي بزيادة مستوى الإفصاح الاختياري لتلبية احتياجات كافة الأطراف ذوي المصلحة، وهو ما أكد على أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة لاضافة قيمة لكافة الأطراف ذوي المصلحة بما فهم الجهات الضريبية، فضلاً عن أن هناك بعض التشريعات الضريبية التي شجعت

على بعض الأنشطة الاجتماعية والبيئية بتقديم بعض الاعفاءات للشركات نظير هذه الأنشطة الاجتماعية والبيئية.

حيث تحظى محاولات مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام بدعم سياسي وتعاون كبير بين الوزارات المعنية لتعزيز التوسع في برنامج المشاركة (ppp) في مشروعات البنية الأساسية والمرافق والخدمات العامة* وبالتالي تحاول العديد من الشركات استغلال هذه الاعفاءات بالتوسع في الافصاح عن الاستدامة، فهل يمكن لتلك الشركات استغلال هذه التقارير كوسيلة لتجنب الضريبي والتقليل من مستوى المدفوعات الضريبية للجهات الضريبية المسئولة بالدولة المعنية (Hanlon and Heitzman, 2010) وتأسيساً على ذلك، فإن كلاً من تقارير الاستدامة والجهات الضريبية تسعى الى تحويل الموارد الخاصة بالشركة من حملة الأسهم الى الأطراف الأخرى ذي المصلحة. ومن ثم، يمثل التجنب الضريبي مؤشراً عن ثقافة الشركة يتغير بتغير مستوى الافصاح الاختياري عن الاستدامة وخصوصاً في ظل التشريعات الضريبية المحفزة على الاستدامة بتقديم بعض الاعفاءات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية والبيئية (Aguilera et al., 2007).

وانطلاقاً من العرض السابق، فإن الباحثة ترى أن الافصاح عن التنمية المستدامة يعتبر أحد المتغيرات التي يمكنها التأثير في مستويات التجنب الضريبي باستغلال الحسابات الضريبية المؤجلة وهي العلاقة التي أثارت جدل وتضارب نتائج العديد من الكتاب والباحثين (Hoi, et al., 2013; Davis, et al., 2016) وهو ما يشير الى أهمية دراسة تلك العلاقة في البيئة المصرية وخصوصاً بعد تدشين المؤشر المصري للافصاح عن التنمية المستدامة.

وعلى ذلك، يمكن عرض مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل هناك أثر للافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة على الحسابات الضريبية المؤجلة؟

٢. أهداف الدراسة:

- يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في دراسة أثر الافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة على مستوى الحسابات الضريبية المؤجلة، وينقسم هذا الهدف الرئيسي الى مجموعه من الاهداف الفرعيه كما يلي :
- دراسة دور المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة في تكوين الحسابات الضريبية المؤجلة بما ينعكس على مستويات التجنب الضريبي للشركات المصرية.
- تحليل دور الحسابات الضريبية المؤجلة واستخدامها كوسيلة للتأثير في نتائج الأعمال والتعرف على مسبباتها.

٣. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من الجانبين العلمي والعملية فيما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة الحالية في أنها احدى الدراسات التي تحاول الربط بين فرعين من فروع المحاسبة وهما المحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية. كما تحاول أن تقدم اسهاماً علمياً متواضعاً في تحليل كافة العلاقات المتداخلة بنموذج الدراسة باستخدام العديد من أدوات قياس المتغيرات كوسيلة لتحقيق متانة النموذج المقترح للدراسة، حيث أنها ستستخدم مقياس جديد لقياس الحسابات الضريبية المؤجلة.

ثانياً الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للدراسة الحالية - في حدود علم الباحثة - في أنها ستقدم دليلاً عملياً واضحاً على العلاقة التبادلية والتفاعلية بين المتغيرات الضريبية والمتغيرات المالية، حيث تسهم الدراسة الحالية في القاء الضوء على دور الافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة في التأثير على مستوى الحسابات الضريبية المؤجلة، مما يساهم في تحديد اتجاه العديد من القرارات التي تتعلق بالمشروع الضريبي والمستخدم الخارجي للقوائم المالية وكذلك الشركات المدرجة في البورصة المصرية ومستويات افصاحها عن التنمية المستدامة.

٤. فروض الدراسة

لغرض تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة للتعرف على أثر الافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة على الحسابات الضريبية المؤجلة، يمكن للباحثة صياغة الفرض الاحصائي الرئيسي للدراسة على الشكل التالي:

الفرض الاحصائي الرئيسي للدراسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للافصاح عن التنمية المستدامة على الضرائب المؤجلة.

ونظراً لانقسام مؤشر الافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة الى مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تتعلق بالافصاح المحاسبي عن الجانب الاجتماعي والبيئي والحوكيمي، فانه يمكن للباحثة تقسيم هذا الفرض الرئيسي الى مجموعة من الفروض الفرعية التالية:

- الفرض الفرعي الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للافصاح المحاسبي الجانب الاجتماعي من مؤشر التنمية المستدامة على الضرائب المؤجلة.

- الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للافصاح المحاسبي الجانب البيئي من مؤشر التنمية المستدامة على الضرائب المؤجلة.
 - الفرض الفرعي الثالث: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للافصاح المحاسبي الجانب الحوكمي من مؤشر التنمية المستدامة على الضرائب المؤجلة.
 - الفرض الفرعي الرابع: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لاجمالي مؤشر الافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة على الضرائب المؤجلة.
- ٥- دراسات سابقة:

يعتبر الافصاح عن التنمية المستدامة وممارسات التجنب الضريبي من الموضوعات البحثية الهامة في الفكر المحاسبي، الامر الذي أدى الى تحفيز الأكاديميين والمهنيين لاجراء المزيد من البحث والدراسة في العلاقات ما بين تلك المتغيرات. لذا يهدف هذا الجزء من الدراسة الى إبراز أهم الدراسات التي تناولت الربط بشكل علمي وعملي بين المتغيرات المالية والضريبية محل الدراسة الدراسة الحالية، وذلك على النحو التالي:

• دراسة (Chun Kung Hoi et al., 2013)

استهدفت الدراسة تحليل العلاقة ما بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي باستخدام مؤشر CSR ومعدل الضريبة الفعلي كمقياس للتجنب الضريبي . وقد اعتمدت الدراسة على نموذج تحليل الانحدار المتعدد في تحليل العلاقة بينهما. وباستخدام سلسلة زمنية تشمل ست سنوات في الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٩ على عينة مكونة من ٢٦٢٠ شركة أمريكية سجلت ١١٠٠٦ مشاهدة.

وقد تضمنت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها: أن الشركات التي لا تلتزم بأداء دورها في المسؤولية الاجتماعية اربعة انشطة او أكثر لديها احتمال كبير في التورط في الانشطة الضريبية التي تتسم باستخدام المصدات الضريبية (Tax sheltering) بالاضافة الي زيادة الفروق الضريبية الدائمة والاختيارية. كما أنه وفقاً لتفسير FASB رقم ٤٨ (بخصوص محاسبة عدم التأكد في ضرائب الدخل) ان الشركات التي لديها اربعة انشطة او اكثر تتعارض مع المسؤولية الاجتماعية تتصف بموقف ضريبي غير واضح ، والاكثر من ذلك هو كون تلك الشركات تتسم بموقف ضريبي اضعف مدعم بحقائق ووقائع اضعف قبل قيامها بالتسويات التي اقرها (FIN 48) تجاه الجهات الضريبية بالمقارنة بموقفها الضريبي بعد اقرار تلك التسويات. وبالتالي، فإن الشركات التي تتسم بالقيام بأنشطة تتعارض مع مقاييس المسؤولية الاجتماعية يكون لديها ممارسات التجنب الضريبي أكبر من غيرها من الشركات ، مما يؤكد وجود علاقة سلبية ما بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي .

• دراسة (أحمد جمعه رضوان ، ٢٠١٥)

استهدفت الدراسة اختبار أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية، وقد استخدم الباحث اختبار (T test) لاختبار مدى وجود فروق معنوية بين جودة الأرباح في شركات المؤشر المصري لمسؤولية الشركات وغيرها من الشركات الأخرى المدرجة في البورصة المصرية، وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المسؤولية الاجتماعية على جودة الأرباح، وأثر المجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية على جودة الأرباح، وأثر الاستثمار المؤسسى على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح.

وقد اعتمدت الدراسة على استخدام جودة الأرباح باستخدام الاستحقاقات كمقياس لجودة التقارير المالية واجريت الدراسة على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي عينة مكونة من ٥٠ شركة في كافة القطاعات مع استبعاد البنوك - لاختلاف طبيعتها عن باقي شركات العينة - والتي توافرت تقاريرها المالية وكافة بياناتها عن السلسلة الزمنية من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٣.

وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها ما يلي : وجود فروق معنوية بين مؤشرات جودة الأرباح المستخدمة كمقياس لجودة التقارير المالية والمتمثلة في متوسط الانحراف المعياري لبواقى نموذج انحدار الاستحقاق الجاري ومتوسط الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي ومتوسط الانحراف المعياري لرقم صافي الربح قبل البنود الاستثنائية في شركات المؤشر المصري لمسؤولية الشركات وفي الشركات الأخرى المدرجة في البورصة المصرية، بالإضافة الى وجود تأثير سلبي معنوي للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على مؤشرات جودة الأرباح المستخدمة كمقياس لجودة التقارير المالية، وإلى وجود تأثير سلبي معنوي لنسبة الإفصاح عن كل من المعلومات المتعلقة بالموظفين والمعلومات المتعلقة بحماية البيئة واستخدام الموارد الطبيعية والمعلومات المتعلقة بهيكل الملكية وحقوق المساهمين والمعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والادارة التنفيذية عن الانحراف المعياري لبواقى نموذج انحدار الاستحقاق الجاري المستخدم كمقياس لجودة الأرباح.

كما توصلت الدراسة الى وجود تأثير سلبي معنوي لنسبة الإفصاح عن كل من المعلومات المتعلقة بالاستثمار الاجتماعي والمشاركة المجتمعية والمعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمعلومات المتعلقة بأخلاقيات الأعمال ومسؤولية الشركة والمعلومات المتعلقة بالموظفين على الاستحقاق غير العادي كمقياس لجودة الأرباح . كما وجدت الدراسة تأثير سلبي معنوي لنسبة الإفصاح عن كل من الاستثمار الاجتماعي والمشاركة المجتمعية والعلاقات مع الموظفين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمعلومات المالية والتشغيلية على جودة الأرباح المقاسة بالانحراف المعياري لصافي الدخل قبل البنود

الاستثنائية. بالإضافة الى أن الاستثمار المؤسسي في شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات له أثر معنوي في دعم العلاقة بين مجالات المسؤولية الاجتماعية وكل من الانحراف المعياري لبواقي نموذج انحدار الاستحقاق الجاري والرقم المطلق للاستحقاق غير العادي، وأثر سلمي على العلاقة بين الجوانب المختلفة للمسئولية الاجتماعية والانحراف المعياري لصافي الدخل قبل البنود الاستثنائية.

• دراسة (Davis et al. 2016)

استهدفت الدراسة التحقق من علاقة المدفوعات الضريبية لدي الشركات والمسئولية الاجتماعية لتلك الشركات، حيث قد اوضحت النظريات الحالية والدراسات التطبيقية وجود تضاد في العلاقة ما بين المتغيرين ولقد قامت الدراسة بتقييم العلاقة ما بين مقياس المسؤولية الاجتماعية للشركات وكلاً من حجم المدفوعات الضريبية للشركة، وحجم المدفوعات في الانشطة الضريبية (tax lobbying activities) باستخدام تحليل الانحدار.

وقد اعتمدت الدراسة في تحليل العلاقة بين المتغيرات على سلسلة زمنية تشمل خمس سنوات في الفترة من ٢٠٠٦ الى ٢٠١١ من الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية الامريكي باستخدام عينة مكونة من ٥٥٨٨ مشاهدة ، واعتماداً على مؤشر CSR ومعدل الضريبة الفعلي النقدي (Cash Effective Tax Rate) كمقاييس لمتغيرات الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي : وجود علاقة سلبية ما بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والمعدل الضريبي الفعال النقدي عن خمس سنوات، وجود علاقة ايجابية ما بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والنفقات الضريبية (tax lobbying expenditures)، كما أكدت الدراسة ان الشركات التي تلتزم بجانب أكبر من المسؤولية الاجتماعية يكون لديها ممارسات التجنب الضريبي بشكل اكبر من غيرها من الشركات.

بالإضافة الى ذلك، توصلت الدراسة الى ان المديرين والملاك ذوي التأثير في الشركات التي تحرص على أداء دورها في المسؤولية الاجتماعية يعتبرون ان الاختيار ما بين الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي هو كالاختيار ما بين بديلين وليس مكملين .

• دراسة (حنان محمد اسماعيل ، ٢٠١٦)

استهدفت الدراسة الى التحقق من اذا كان أداء الشركات لانشطة المسؤولية الاجتماعية وتوجيه استثمارتها الي الاستثمارات ذات العائد الاجتماعي، قد يأتي على حساب مساهمى الشركة، ولتحقيق هذا الهدف تم اجراء دراسة تطبيقية لاختبار العلاقة بين مستوى الافصاح للشركات عن المسؤولية الاجتماعية

وأدائها المالي ، مقاساً بمقياسين بديلين للاداء المالي، وهما معدل العائد على الاصول ، ومعدل التغير في السعر السوقي للسهم .

وقد اجريت الدراسة باستخدام عينة مكونة من ١٧ شركة /سنة من الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات سجلت ٥١ مشاهدة خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٨-٢٠١٠) باستخدام كلا من اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد .

وتوصلت الدراسة الي انه يوجد تأثير إيجابي معنوي لمستوى الافصاح عن المسئولية الاجتماعية على معدل العائد على الاصول ، بينما لا يوجد تأثير معنوي له على معدل التغير في السعر السوقي للسهم ، الامر الذي يشير انه على الرغم من التأثير الايجابي المعنوي لمستوى الافصاح عن المسئولية الاجتماعية على الاداء المالي للشركة وفقا للبيانات المحاسبية الا أن المشاركين في السوق لا يمنحون علاوة إضافية لاسهم الشركات التي تقوم بأداء أنشطة المسئولية الاجتماعية والافصاح عنها ،فضلا عن أنه قد أشارت النتائج الى وجود علاقة إيجابية معنوية لمعدل النمو، وسلبية معنوية لمعدل المديونية على الاداء المالي.

• دراسة (عمرو محمد مصطفى ، ٢٠١٧)

استهدفت الدراسة الى اختبار أثر تفعيل المؤشر المصري لمسئولية الشركات على الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على بناء نموذج لقياس هذا الاثر تضمن إدارة الأرباح كمتغير تابع ، وحالة الشركة من حيث الادراج في المؤشر المصري لمسئولية الشركات كمتغير مستقل فضلا عن مجموعة من المتغيرات الرقابية المؤثرة على تلك العلاقة (حجم الشركة ونوع النشاط).

وقد اعتمدت الدراسة على المقارنة ما بين عينتين عن نفس الفترة المالية (٢٠١٢-٢٠١٥)، تمثلت العينة الاولى من كافة الشركات الداخلة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات، أما العينة الثانية فهي الشركات خارج المؤشر والمدرجة في مؤشر البورصة EGX 100 ، لتعتمد عينة الدراسة على ٣٨ شركة سجلت ١٥٢ مشاهدة باستخدام اسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد .

وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين حالة الشركة من حيث الادراج في المؤشر المصري لمسئولية الشركات وبين ممارسات إدارة الأرباح ، حيث تتمتع الشركات المدرجة بالمؤشر بممارسات أقل لإدارة ارباحها بالمقارنة بغيرها من الشركات غير المدرجة ، كما أكدت الدراسة أن الافصاح عن محاور المؤشر المصري لمسئولية الشركات يختلف بين ممارسات إدارة الأرباح باختلاف حجم الشركة ، حيث تنخفض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات كبيرة الحجم وتزداد هذه الممارسات في الشركات صغيرة الحجم ، فضلا عن أنه لا يوجد تأثير لنوع النشاط سواء (صناعي أو غير صناعي) على العلاقة ما بين إدراج المؤشر المصري لمسئولية الشركات وبين ممارسات ادارة الأرباح .

وتعليقاً على الدراسات السابق عرضها:

تشير الدراسات السابقة إلى علاقة معقدة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والممارسات الضريبية والأداء المالي. فقد وجدت دراسة (Chun Kung Hoi et al., 2013) ودراسة (Davis et al., 2016) أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية قد يقلل من التجنب الضريبي، لكنه في بعض الحالات يرتبط بممارسات ضريبية أقل شفافية. كما أوضحت دراسة (أحمد جمعة رضوان، ٢٠١٥) (أن الإفصاح يؤثر سلباً على جودة الأرباح، بينما وجدت دراسة) حنان محمد إسماعيل، ٢٠١٦ (أن له تأثيراً إيجابياً على العائد على الأصول لكنه لا يؤثر على السعر السوقي للأسهم. من ناحية أخرى، أكدت دراسة) عمرو محمد مصطفى، ٢٠١٧ (أن إدراج الشركات في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات يقلل من ممارسات إدارة الأرباح، مما يعزز الشفافية المالية، لكن تأثير الإفصاح على قرارات المستثمرين لا يزال غير واضح. وأخيراً، ترى الباحثة مما سبق أن تمثل فجوة بحثية يمكن تغطيتها من خلال الدراسة الحالية بالتركيز على البيئة المصرية في التحليل كأحد الاقتصاديات النامية، بالإضافة الى قياس مستوى الإفصاح لكل مشاهدة على حدة (لكل شركة)، والتعرف على اتجاه تلك العلاقة في البيئة المصرية.

٢-٥: طبيعة الحسابات الضريبية المؤجلة وأسباب الظهور:

تعد الحسابات الضريبية المؤجلة بمثابة التأثيرات الضريبية المستقبلية لمجموعة من العناصر التي تم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي، حيث أن الحسابات الضريبية المؤجلة تنشأ نتيجة تخصيص مصروف ضريبة الدخل بين الفترات بصرف النظر عن توقيت السداد، والهدف منها عكس التبعات الضريبية لكافة الأحداث الاقتصادية والتي تم الاعتراف بها في الفترة الحالية والفترات السابقة. وغالباً ما ينتج عن هذه المقابلة اما رصيد دائن أو مدين للحسابات الضريبية المؤجلة. ولذلك تعد الحسابات الضريبية المؤجلة أحد عناصر القوائم المالية والتي تستخدم لمقابلة الاختلافات بين صافي الربح المحاسبي بشكل عام وصافي الربح الخاضع للضريبة والناتج عن اختلاف المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتي تعتبر الأساس في قياس الربح المحاسبي، والقواعد والتشريعات الضريبية والتي تعتبر الأساس في حساب الربح الخاضع للضريبة (Norseman & Harisha, 2006). وفي هذا الصدد، تنقسم الحسابات الضريبية المؤجلة الى نوعين رئيسيين وهما (الصايغ، ٢٠١٤):

أ- الأصول الضريبية المؤجلة: وهي مجموعة المنافع الضريبية المستقبلية والتي تنتج عن امكانية ترحيل الخسارة الضريبية لفترات مستقبلية، وإمكانية ترحيل الخصومات الضريبية لفترات مستقلة، ووجود فروق مؤقتة قابلة للخصم في الفترات المستقبلية (FASB, 109).

ب- الالتزامات الضريبية المؤجلة: وهي أعباء ضريبية مستقبلية تنشأ نتيجة وجود فروق مؤقتة سوف تخضع للضريبة في المستقبل (FASB, 109).

واستناداً إلى المفاهيم سالفة الذكر للحسابات الضريبية المؤجلة يتضح أنها تنشأ نتيجة الاختلاف بين المبادئ المحاسبية والتشريعات الضريبية، الأمر الذي ينتج عنه أن يكون الدخل الخاضع للضريبة في فترة مالية معينة مختلفاً عن الدخل المحاسبي. ونتيجة لهذا الاختلاف حول تحديد قيمة الضرائب الواجب تحميلها على القوائم المالية السنوية ظهر اتجاهين في الفكر المحاسبي: الأول، يشير إلى ضرورة تحميل القوائم المالية بالضرائب الواجبة السداد خلال الفترة المالية، والتي تم تحديدها في ضوء الدخل الخاضع للضريبة لتلك الفترة. أما الثاني، فيفضل ضرورة تحديد قيمة المصروف الضريبي الواجب تحميله على القوائم المالية لفترة ما بناء على قيمة الإيرادات الخاضعة للضريبة والمصروفات المعتمدة ضريبياً والتي تتعلق بالأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة، وتم تسجيلها في القوائم المالية بغض النظر عن أخذها في الاعتبار عند قياس الدخل الخاضع للضريبة في تلك الفترة من عدمه، ومن ثم يجب الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية للاختلافات بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة، خاصة الاختلافات المؤقتة (الفروق الزمنية) وإظهار آثارها في شكل ضرائب مؤجلة واجبة السداد أو الاسترداد مستقبلاً (مصطفى، ١٩٩٧). وبالتالي، يمكن للباحثة تحديد أهم مسببات نشأة الضرائب المؤجلة في ثلاثة مسببات على النحو التالي:

أولاً: الفروق الدائمة والمؤقتة:

نظراً لوجود اختلافات بين المعايير المحاسبية والتشريعات الضريبية فقد أدى ذلك إلى وجود اختلافات بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة، مما أدى إلى ظهور نوعين من الفروق؛ أحدهما دائمة وهي الفروق التي تنشأ نتيجة اشتغال التشريع الضريبي على إعفاءات أو استقطاعات إضافية لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية مثل استبعاد إيرادات معينة من الخضوع للضريبة أو عدم السماح بخصم أنواع معينة من المصروفات أو السماح بخصم مصروفات تزيد عن المصروفات الفعلية للوحدة الاقتصادية. وهذه النوعية من الفروق تظل دائمة ومستمرة مادامت التشريعات الضريبية المرتبطة بها قائمة وبالتالي فهي لا تمثل مشكلة محاسبية، ولا ينتج عن الاعتراف بها أي ضرائب مؤجلة (عبد الخالق، ٢٠٠٢).

ويوجد نوعين من الفروق الدائمة وهما: الفروق الدائمة الموجبة وتتمثل في الفروق التي تنتج عن المزايا الضريبية التي منحها المشرع الضريبي المصري للوحدات الاقتصادية والتي قد تؤدي إلى خفض الدخل الخاضع للضريبة عن الدخل المحاسبي قبل الضريبة، والتي تمثل حقوقاً للوحدة الاقتصادية طرف الخزنة

العامة للدولة. بينما يتمثل النوع الآخر في الفروق الضريبية الدائمة السالبة وتتمثل في الفروق التي تنتج عن عناصر الإيرادات والمصروفات التي يسمح بادراجها أو تحميلها على الدخل المحاسبي قبل الضريبة في حين لا يسمح المشرع الضريبي المصري بذلك. وبالتالي، فهي تمثل حقوقاً للخزانة العامة للدولة قبل الوحدات الاقتصادية أو المنشآت (بدوي، ٢٠٠٧).

وتتصف الفروق الدائمة أنها تؤثر فقط على الفترة المالية التي حدثت فيها ولا يمتد تأثيرها على الفترات المالية التالية، وبالتالي لا يوجد لهذه الفروق أي آثار ضريبية مؤجلة في المستقبل، فضلاً عن أن تأثيرها ينصب بصفة أساسية على قائمة الدخل ولا يمتد إلى قائمة المركز المالي، وبالتالي فهذه الفروق لا تمثل أي مشكلة محاسبية لأنه يمكن التخلص من آثارها في سنة حدوثها، مع الأخذ في الاعتبار أن مثل هذه الفروق تؤثر في مقدار العبء الضريبي الذي تتحمله الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية التي تنشأ فيها تلك الفروق (عبد الخالق، ٢٠٠٢).

أما النوع الآخر من الفروق فهو الفروق المؤقتة وهو محل الاهتمام والسبب الرئيسي لظهور الحسابات الضريبية المؤجلة، وتنشأ هذه الفروق نتيجة الفروق بين القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات التي تم الاعتراف بها محاسبياً والأساس الضريبي لتلك الأصول أو الالتزامات، فعندما يحدث اختلاف بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي تنشأ هذه الفروق ولكن في السنوات التالية تظهر هذه الفروق ويتم تسويتها تدريجياً مما يؤدي إلى ضرورة الاعتراف بأصول والالتزامات ضريبية مؤجلة (مصطفى، ١٩٩٧).

وتتصف الفروق المؤقتة بأن تأثيرها لا يقتصر فقط على الفتره المالية التي حدثت فيها، وإنما يمتد آثارها إلى الفترات المالية المستقبلية مما ينتج عنه آثار ضريبية في المستقبل، فضلاً عن أن تأثيرها لا يقتصر فقط على قائمة الدخل بل يمتد ليشمل قائمة المركز المالي في شكل ضرائب مؤجلة دائنة (الالتزامات) أو مدينة (أصول) بحسب الظروف. وتتصف هذه الفروق أيضاً بأن البعض منها يكون قصير الأجل أي يكون أثره في الفترة المالية التالية مباشرة لسنة حدوثها، والبعض الآخر يكون طويل الأجل يمتد أثره لأكثر من فترة مالية تالية للفترة التي حدثت فيها مثل اهلاك الأصول الثابتة. وقد قسم المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) الفروق المؤقتة إلى نوعين أساسيين وهما (بدوي، ٢٠٠٧):

- فروق مؤقتة خاضعة للضريبة: وهي الفروق التي سترتب عليها أرباح خاضعة للضريبة في الفترات المستقبلية عندما يتم استرداد أو تسوية القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام، وتؤدي هذه النوعية من الفروق المؤقتة إلى الاعتراف بالالتزامات ضريبية مؤجلة، وتتمثل أهم الأمثلة على هذه الفروق في الاهلاك الضريبي، ونفقات البحوث والتطوير المرسلة. وبالتالي، يمكن تقسيم الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة إلى نوعين: أحدهما يرتبط بالإيرادات والآخر يرتبط بالمصروفات، فالإيرادات التي يتم الاعتراف بها محاسبياً طبقاً

لأساس الاستحقاق بينما يتم الاعتراف بها وفقاً للأساس النقدي تؤدي الى نشأة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في الفترات التالية، وأيضاً عندما ينخفض مصروف الاهلاك للأغراض المحاسبية عنه للأغراض الضريبية تنشأ فروق مؤقتة خاضعة للضريبة.

● الفروق المؤقتة القابلة للخصم: ويمكن تقسيمها الى نوعين أيضاً أحدهما يرتبط بالايادات وآخر يرتبط بالمصروفات، فالاياد المحصل مقدماً يعتبر من وجهة النظر المحاسبية التزام بينما يعتبر ايراد من وجهة النظر الضريبية اذا تم تطبيق الأساس النقدي، وفيما يتعلق بالمصروفات فما يعرف بالتزامات الضمان والتي يتم الاعتراف بها محاسبياً في سنة البيع بينما يتم الاعتراف به للأغراض الضريبية في سنة السداد، ففي كلتا الحالتين يكون هناك فروق مؤقتة قابلة للخصم تتطلب الاعتراف بأصول ضريبية مؤجلة.

وتأسيساً على ذلك، ترى الباحثة أن الفروق المؤقتة هي جوهر انشاء الحسابات الضريبية المؤجلة وذلك لوجود الخلافات بين التشريعات الضريبية والاصدارات المحاسبية، أما الفروق الدائمة فلايوجد بسببها ثمة مشكلة في الحسابات الضريبية المؤجلة حيث أنها تظل قائمة ما قام التشريع الضريبي المتعلق بها. ومن ثم ترى الباحثة أهمية تحليل الاختلافات بين التشريع الضريبي والاصدارات المحاسبية المسببة للفروق المؤقتة المنشئة للحسابات الضريبية المؤجلة في موضع لاحق من هذا الفصل.

ثانياً: الخسائر الضريبية المرحلة:

تنتج الخسارة الضريبية عندما تزيد التكاليف واجبة الخصم والتي يسمح التشريع الضريبي بخصمها عن الايرادات الخاضعة للضريبة، وفي أغلب دول العالم تسمح التشريعات الضريبية بترحيل الخسائر الضريبية المرحلة للأمام أو للخلف أو الاثنين معاً، وذلك تدعيماً لمبدأ تضمان السنوات الضريبية وذلك على اعتبار أن الدولة تعتبر شريكة للمول فيما يحققه من أرباح أو خسائر، ويساعد ذلك أيضاً على التوزيع العادل للعبء الضريبي بين السنوات المربحة والسنوات غير المربحة (عبد المنعم، ٢٠٠٤).

وبالرجوع الى القانون الضريبي المصري نجد أن المشرع الضريبي المصري قد سمح بترحيل الخسائر الضريبية للأمام لجميع أنواع المنشآت، وكذلك سمح بترحيل الخسائر الضريبية للخلف بالنسبة للوحدات الاقتصادية التي تقوم بتنفيذ عقود طويلة الأجل فقط.

ثالثاً: الخصم الضريبي المرحل:

يختلف الخصم الضريبي عن الاعفاءات الضريبية، فالاعفاءات الضريبية تعتبر بمثابة مبالغ تستقطع من الربح الضريبي من أجل الوصول الى الوعاء الضريبي للممول، بينما الخصومات الضريبية تعد بمثابة تخفيض في قيمة الضريبة المستحقة على الممول مباشرة، وهناك العديد من التشريعات الضريبية تستخدم أسلوب الخصم الضريبي من أجل تحقيق أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وفي هذه الحالة لكي تكون

أي وحدة اقتصادية مؤهلة للحصول على ميزة الخصم الضريبي، فيجب أن تتوافر فيها أنشطة ومعاملات معينة يرى المشرع الضريبي أنها تتطلب دعماً حكومياً (محمد، ٢٠٠١).

ولقد سمحت بعض التشريعات الضريبية بتحويل الخصومات الضريبية غير المستخدمة للأمام وذلك في حالة ما إذا كانت قيمة الخصومات التي استحقها الممول أكبر من دين الضريبة المستحقة عليه، حيث تعامل الخصومات الضريبية غير المستخدمة والمرحلة إلى الأمام نفس معاملة الخسائر الضريبية المرحلة من حيث ضرورة الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل إلى الحد الذي يكون فيه الربح الضريبي محتمل توافره في المستقبل بحيث يمكن الاستفادة من تلك الأصول الضريبية المؤجلة (Martin, 2001) وبالرجوع إلى قانون الضرائب المصري تبين للباحثة أنه قد سمح بحالة واحدة للخصم الضريبي، وذلك عندما سمح للوحدات الاقتصادية التي تعمل خارج مصر بخصم قيمة الضريبة الأجنبية التي قامت الوحدة الاقتصادية بسدادها عن أرباحها المحققة في الخارج. ويشترط لخصم الضريبة الأجنبية المدفوعة بالخارج من الضريبة على الدخل في مصر ما يأتي:

- أن تقدم الوحدات الاقتصادية المستندات المؤيدة لسداد الضريبة الأجنبية لحسابها.
 - ألا يتجاوز خصم الضريبة المؤداة في الخارج الضريبة واجبة السداد في مصر التي يتم تحديدها وفقاً للقانون.
 - ألا يتجاوز ما يدخل في نظام الخصم بالنسبة للضريبة على التوزيعات وناتج التعامل في الأوراق المالية الضريبة المباشرة المستقطعة من هذه المبالغ.
- وتأسيساً على ذلك، ترى الباحثة أن المشرع الضريبي المصري لم يأخذ بميزة إمكانية تحويل الخصم الضريبي غير المستغل للأمام وذلك بسبب ضالة الأهمية النسبية للحالات التي سمح فيها التشريع بالاستفادة بميزة الخصم الضريبي وان كانت ما هي الحالة واحدة فقط ولها ظروف محددة.
- كما ترى الباحثة من خلال العرض السابق، أن أسباب نشأة الضرائب المؤجلة تتمثل بصفة أساسية في الفروق التي تنشأ بين الربح المحاسبي والربح الضريبي وأن هذه الفروق تنقسم إلى نوعين: أحدهما منوكت والآخر دائم، وأن المعيار الأساسي للتفرقة بينهما هو ما إذا كانت هذه الفروق ستعكس في التفارقت المستقبلية أم لا، وأن الفروق المؤقتة هي المسبب الرئيسي للضرائب المؤجلة، بينما الفروق الدائمة نظراً لكونها مستمرة ولا تتعكس في الفترات المستقبلية فهي تتسبب في نشأة ضرائب مؤجلة ولكن لا يتم الاعتراف بها للأغراض المحاسبية.

٣-٥: تطور الإفصاح عن التنمية المستدامة ومسبباته:

ترجع بداية الاهتمام بالإفصاح عن التنمية المستدامة كأحد أهم أشكال الإفصاح غير المالي إلى تشكيل اللجنة الدولية لإعداد التقارير المتكاملة من قبل أعضاء من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والاتحاد الدولي للمحاسبين في أغسطس ٢٠١٠ وذلك بهدف إعداد إطار مفاهيمي للتقارير المتكاملة يحقق الأهداف التالية (الهوري، ٢٠١٥):

- توفير معلومات مالية وغير مالية في الأجل الطويل بما يلبي إحتياجات المستثمرين .
- الربط بين العناصر المالية والأداء الإجتماعي والبيئي والحوكسي عند إتخاذ القرارات التي تؤثر على أداء وإستمرارية الشركة في الأجل الطويل.
- توفير الإطار اللازم للعناصر الإجتماعية والبيئية التي يجب أخذها في الإعتبار عند إعداد التقارير وإتخاذ القرارات.
- تجنب التركيز على الأداء المالي فقط ، وإحداث توازن بين التقرير عن الأداء المالي والأداء الإجتماعي والبيئي.
- الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بشكل واضح وقابل للفهم ويحقق القابلية للمقارنة وذلك في الوقت المناسب.

ونتيجة لذلك، أصبحت الشركات تواجه مجموعة من الضغوط التي تفرض عليها القيام بالإفصاح عن أدائها البيئي والمجتمعي إلى جانب أدائها الإقتصادي، وتمثلت أهم هذه الضغوط في:

- ضغوط نظامية وتمثلت في القوانين والتشريعات التي تصدرها الحكومات والجهات التنظيمية المختلفة
- ضغوط أخلاقية يمكن أن تؤثر على سمعة الشركة، وبالتالي على قدرتها على الإستمرارية في السوق.
- ضغوط لتحقيق منافع إقتصادية حيث أن أي قرار يتم إتخاذه يجب أن يخضع لإختبار التكلفة والعائد وبناء على ذلك فإنه توجد عدة دوافع وأسباب أدت إلى تزايد الحاجة إلى تطوير الإفصاح عن أداء الإستدامة للشركات والتي يمكن تلخيصها في الجوانب التالية (Ding et al, 2014, Lassaad and Khamoussi, 2012; Gholami et al, 2013; Dhaliwal et al, 2004)

- تزايد المسؤوليات والإلتزامات الإجتماعية والبيئية على الشركات بصورة سريعة ومتلاحقة.
- إتساع نطاق أصحاب المصالح وزيادة الطلب على المعلومات المرتبطة بالبعدين الإجتماعي والبيئي سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية للمساهمة في ترشيد عملية إتخاذ القرار.
- يؤدي تركيز الشركات على الإفصاح عن الأداء المالي دون الإهتمام بالأداء الإجتماعي و البيئي إلى تخفيض مستويات الثقة في التقارير المالية المنشورة.
- تحمل العديد من الشركات العالمية لتعويضات مالية كبيرة نتيجة الأثار السلبية لأدائها على البيئة والمجتمع

- تزايد القوانين والقواعد التي تصدرها الحكومات وهيئات سوق المال وغيرها والخاصة بحماية البيئة والتي تلتزم الشركات بتطبيقها إلزامياً أو اختياريًا بهدف المشاركة المجتمعية.

كما أوضح الدليل الإستراتيجي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة الصادر عن البورصة المصرية عام ٢٠١٦ الأهمية والمنافع التي يمكن أن تعود على الشركات من الإستثمار في أنشطة الإستدامة في النقاط التالية:

أ. تحسين إمكانية الحصول على رؤوس الاموال: إذ أن دمج جوانب الإستدامة في التقارير الدورية الخاصة بالشركات يؤدي إلى أداء إستراتيجي ومؤسسي أفضل ، والذي ينعكس تحسين عوائد الإستثمار وتوفير شروط تمويل أفضل ، والقدرة على جذب رؤوس الأموال خاصة طويلة الاجل ، وجذب الإستثمارات طويلة الأجل كأموال صناديق المعاشات .

ب. الربحية والنمو: حيث يتم خلق قيمة مالية للشركة من خلال تخفيض التكلفة وإدارة المخاطر وتوفير فرص إستثمارية ، كما تحث على التعاون مع أصحاب المصالح والتوصل لفهم أفضل لإحتياجاتهم ، مما يسهم في توجيه قرارات الإستثمار وتحفيز الإبتكار وتعزيز التميز والمنافسة .

ج. الإمتثال لخطط العمل التصحيحية وإدارة المخاطر: حيث تتمكن الشركات من التعرف على المخاطر من منظور متكامل ووضع الإستراتيجيات المناسبة لإدارتها ، وهو ما يساعد المستثمرين والمحللين على التعرف على نسبة المخاطر ومعدل العائد وإتخاذ القرارات الملائمة ، وتعزيز ممارسات الشركات في الإفصاح الإختياري عن تلك البيانات.

د. تعزيز السمعة الجيدة للشركات ورفع قيمة علامتها التجارية: حيث تؤدي إلى سعى الشركات إلى خفض الأثار السلبية على البيئة والمجتمع ، والإمتثال للقواعد الأخلاقية التي وضعتها معايير الصناعة ومعايير الإستدامة التي حددتها الأطر الدولية والمحلية ، وبالتالي تسهم في بناء سمعة جيدة وتحسين صورة الشركة لدى العاملين بها وأصحاب المصالح الأخرى .

هـ. تشجيع إشراك العاملين: يسهم مبدأ التنمية المستدامة في وضع سياسات أفضل للموارد البشرية ويعمل على زيادة ولاء العاملين ورفع معنوياتهم .

ومن هذا المنطلق، يعتبر الإفصاح عن التنمية المستدامة أحد أنواع الإفصاح غير المالي وهو الطريقة التي بموجبها تستطيع الشركات إعلام المجتمع عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين البيئية والإجتماعية والحوكومية وتعتبر القوائم المالية او التقارير الملحقه بها أداة لتحقيق ذلك. ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها الي:

أ. معلومات كمية (مالية) ويمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم خلالها الإفصاح عن المعلومات بوحدة النقد ممثلة في قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التغير في حقوق الملكية ، وقائمة التدفقات النقدية ، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها الشركة ، ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقي إستجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة.

ب. معلومات غير كمية (غير مالية) والتي يمكن الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات بشكل وصفي ، والذي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية إذ أن هذه المعلومات غالباً ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية ، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال التقارير المالية الرئيسية ومن خلال قوائم ملحقة او الملاحظات الهامشية بالإضافة الى تقرير الإدارة أو تقرير مراجع الحسابات.

وفي هذا السياق ، تعددت أساليب إدارات الشركات في الإفصاح غير المالي ، حيث يتبع البعض أسلوب الإفصاح من خلال التقارير المالية. بينما يعتمد آخرون على التقارير المستقلة في تقديم هذا الإفصاح ، بالإضافة إلى أنه يمكن إتباع الأسلوبين السابقين معاً من قبل بعض الشركات. ولكن تكمن المشكلة في المعلومات غير المالية المفصّح عنها في هذا الشأن من خلال التقارير المالية المنشورة ، أو من خلال التقارير المستقلة ، أنها في كثير من الأحيان تكون في الغالب معلومات شكلية وغير متكاملة ، وغير ذات أهمية ولا تفي بإحتياجات أصحاب المصالح. لذلك يجب أن يشمل الإفصاح عن التنمية المستدامة على الجوانب الآتية:

أولاً: الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية:

تقوم الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لتوضيح مدى مساهمتها في خدمة وتطوير المجتمع. ولقد تعددت الدراسات التي تناولت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالتعريف ، والتي من أهمها دراسة (Dhaliwal et al , 2012) والتي عرفتها علي أنها "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الاداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الاداء الاجتماعي لتلك المنظمات" حيث يبرز هذا التعريف إهتمام المحاسبة الاجتماعية بوظيفتي قياس الاداء الاجتماعي للمنظمات والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي منظمة من قبل المجتمع . بالإضافة إلى ما قدمته دراسة (بيومي ، ٢٠١٥) والتي عرفت فيها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأنه "يهدف إلى توفير المعلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي الفعلي والمتوقع والمتعلقة بإستراتيجية الشركة والمسئوليات والإلتزامات البيئية والاجتماعية ، والتي تنشأ نتيجة ممارسة الشركة لأنشطتها التشغيلية ، ويكون لها تأثير على البيئة وأطراف

المجتمع المحلي والعاملين والمستثمرين والعملاء والمجموعات الأخرى لأصحاب المصالح بإتباع أسلوب معين متفق عليه يصلح لهذا النوع من الإفصاح".

وبناءً على ما سبق، يهدف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى توفير معلومات تساعد على (Dhaliwal et al , 2004) :

أ- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة التي لا تشمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة ، وإنما أيضاً تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) والتي لها تأثير على فئات المجتمع وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الاداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.

ب- تقييم الاداء الاجتماعي للمنظمة وذلك من خلال تحديد ما اذا كانت إستراتيجية المنظمة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الإجتماعية من جهة ومع طموح الشركة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى. وتمثل العلاقة بين أداء الشركات والرفاهية الإجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضاً بوظيفة القياس المحاسبي.

ج - الإفصاح عن النشاطات التي تقوم بها الشركة والتي لها أثار إجتماعية (أثر قرارات الشركة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى إستهلاك الموارد) ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير المعلومات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الإجتماعية. وأيضاً توصيل هذه المعلومات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء ، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامّة المتعلقة بتوجيه النشاطات الإجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم او من وجهة نظر المجتمع ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الإفصاح المحاسبي.

وهناك العديد من المداخل التي تفسر مستوى الإفصاح المطلوب لتحقيق الأهداف السابقة للإفصاح البيئي والاجتماعي تتمثل في :

(١) مدخل الحد الأدنى للأفصاح البيئي والاجتماعي : يعتبر من أكثر المداخل إستخداماً في ممارسات التقارير الحالية ، وهو إختياري بالنسبة للشركات في الوضع الحالي ، وهو قائم على إفتراض عدم وجود تعارض بين الأنظمة الإقتصادية الحالية وبين الأهداف البيئية والاجتماعية وهدف التنمية المستدامة. وفي ظل هذا المدخل لا يستطيع قارئى التقارير أن يقيم الأداء البيئي والاجتماعي للشركة لأن تبني هذا المدخل يعنى عدم القدرة على تصور أن هناك أهداف أخرى أكثر أهمية من تحقيق الأرباح ، وتجاهل تأثير أداء الشركات على البيئة والمجتمع الذى تعمل فيه ، وهذا يعكس مدى ظلم الممارسة الحالية للمحاسبة البيئية والاجتماعية . وفي ظل هذا المدخل يكون الإفصاح البيئي والاجتماعي عند أدناه.

(٢) مدخل إدارة الإفصاح البيئي والاجتماعي: وهو يتضمن ثلاثة مستويات متساوية للتقرير عن مسؤولية الشركة تتمثل في مستويات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشركة ، وقد تبني هذا المدخل مبادرة التقرير العالمي (GRI) التي قامت بإصدار مجموعة من الإرشادات لصياغة التقرير عن مدى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك وصولاً لتقرير يقابل الحد الأدنى من إحتياجات الثلاث مستويات السابقة . ويعاب على هذا المدخل أنه لم يضع إطار متكامل للإفصاح عن الابعاد السابقة ولكنه قدم إرشادات للعناصر التي قد يتم الإفصاح عنها في كل مدخل . ولذلك ظهرت الحاجة إلى المدخل التالي.

(٣) المدخل المتكامل للإفصاح البيئي والاجتماعي : ووفقاً لهذا المدخل فإن الأهداف التي تسعى الشركة لتحقيقها مترابطة ومتكاملة لذلك فإنها يجب أن تفسح عن كافة الأبعاد السابقة في إطار متكامل وشامل يطبق على كافة القطاعات والنشاطات والعمليات والمنتجات والخدمات.

وبالإضافة لذلك عرضت الدراسات السابقة Huiguan D. et al., 2014; Appah E., 2011; Neelotshi & Roshmi, 2011; Raja, 2011; Oana I, 2009) العديد من الأساليب المتبعة من قبل الشركات للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالبعدين البيئي والاجتماعي، والتي يمكن تلخيصها في ثلاث أساليب للإفصاح، تتمثل في الآتي:

الأسلوب الأول طريقة الفصل، والتي يتم خلالها الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية وغير المالية ذات العلاقة بالبعدين البيئي والاجتماعي من خلال تقارير مستقلة. وتأخذ تقارير المسؤولية الاجتماعية في ظلها احد ثلاثة اشكال وهي تقارير وصفية تصف بطريقة سردية او وصفية النشاطات الاجتماعية التي قامت بها الوحدة ، وهي عادة نشاطات الإلتزام الإختياري للشركة دون محاولة تقويم وتحليل التكاليف والمنافع المترتبة على هذه النشاطات. تقارير تفسح عن الجانب التكاليفي لتأثيرات نشاطات المسؤولية الاجتماعية دون التعرض لقيمة المنافع وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات. تقارير تفسح عن كل من تكاليف ومنافع نشاطات المسؤولية الاجتماعية وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات والمخرجات .

أما الأسلوب الثاني فهو طريقة الدمج، والتي يتم خلالها دمج الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بهذين البعدين داخل محتوى التقارير السنوية وبالإيضاحات المتممة لها. ويتم ذلك من خلال إعداد قائمة العمليات الاقتصادية والاجتماعية وهي شكل شبيه بقائمة الدخل يمثل قائمة فترية تخص الأداء التشغيلي والاجتماعي للشركة. وتوضح هذه القائمة نتيجة المقابلة الفترية للعمليات ذات التأثيرات الموجبة والسالبة في ثلاث مجالات لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وهي مجال الموارد البشرية

ومجال الموارد الطبيعية ومجال المنتج او الخدمة ويتم تقسيم عناصر هذه المجالات إلى تأثيرات موجبة وإلى تأثيرات سلبية.

يمكن دمج المحاسبي عن المعلومات المالية وغير المالية بطريقة أخرى من خلال قائمة الدخل المعدلة بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية ، أي يعدل ربح التشغيل المحاسبي بأعباء المسؤولية الاجتماعية في مجالاتها الأربعة (المساهمة البيئية والمساهمة العامة والموارد البشرية ومجال المنتج او الخدمة) ويمكن أن تقسم هذه الأعباء في مجالاتها الأربعة إلى الأعباء الإجبارية وإلى الأعباء الإختيارية لئتم التوصل في نهاية التعديلات إلى صافي الدخل المعدل . وكذلك يتم تعديل قائمة المركز المالي التقليدي بتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية وتهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات عن الموارد المتاحة للإستخدام في مجالات الاداء البيئي وما يقابلها من حقوق للغير ، بحيث يتم تحديد صافي الاصول في كل من المجالات الأربعة السابق ذكرها.

ويعبر الأسلوب الثالث عن الطريقة المشتركة، والتي يتم خلالها الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بهذين البعدين بالإعتماد على الأسلوبين السابقين معاً. وترى الباحثة أن التقارير السابقة في ظل طريقتي الدمج والفصل تعاني جميعها من صعوبات القياس المحاسبي المالي لمعظم نشاطات المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي تفتقر إلى درجة مقبولة من إمكانية الاعتماد أو الموضوعية الأمر الذي يضعف من ملائمتها لإتخاذ القرارات لدى أصحاب المصالح . كما أنها تفتقد خاصية التكامل والقابلية للمقارنة، والتباين في المحتوى المعلوماتي المفصّل عنه، وإهمال الإفصاح عن الكثير من المعلومات غير المالية المتعلقة بالمسؤوليات البيئية والاجتماعية، وإفتقادها للتواصل والتفاعل مع أصحاب المصالح.

ثانياً: الإفصاح عن معلومات حوكمة الشركات:

على الرغم من الإتفاق حول أهمية مفهوم حوكمة الشركات لنجاح الشركات وتحقيق الرفاهية الإجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنه لا يوجد إتفاق حول هذا المفهوم وذلك لتداخل مفهوم حوكمة الشركات في العديد من المجالات مثل المحاسبة والمراجعة والإدارة والاقتصاد والتمويل والقانون. وترى إحدى الدراسات (سليمان ٢٠٠٦) أن هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، وتلك الأطراف تحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وتمثل هذه الاطراف في المساهمين ، مجلس الإدارة ، الإدارة التنفيذية ، أصحاب المصالح. وهنا، تعتقد الباحثة أن الأطراف المعنية بحوكمة الشركات لا تقتصر فقط على تلك الأطراف الأربعة بل هناك أطراف أخرى قد تكون ذات الأثر الأكبر على إنجاح حوكمة الشركات مثل هيئة سوق المال،

المنظمات المهنية، الحكومات نفسها. ومن ذلك يمكن القول بأن نجاح أو فشل آليات الحوكمة تختلف من بيئة اقتصادية إلى أخرى حيث تؤثر العوامل الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، القانونية والمعلوماتية على آليات الحوكمة المطلوبة لتحقيق الأهداف المرجوة من الحوكمة بصفة عامة. ولذلك، يقع على عاتق الشركات التي تتبنى مفهوم الحوكمة الإفصاح عن معلومات غير مالية تقوم بتوفير نبذة عن هيكل الإدارة وتكوينه والإدارة العليا، والاستراتيجية، وتقييم الأداء وإدارة المخاطر، والإفصاح عن سياسة المكافآت للإدارة العليا وكبار التنفيذيين، والإفصاح عن سياسة الأجور ومعاييرها وإرتباطها بأهداف الشركة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وربطها بأداء كبار المديرين التنفيذيين (Yu, 2010). وتري الباحثة أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية المرتبطة بالحوكمة يمكن أن تفيد الأطراف ذوي المصلحة لسببين:

(١) يوفر الإفصاح عن معلومات حول مدى فعالية تطبيق آليات حوكمة الشركات للمحلل المالي معلومات عن كيفية تنظيم ومتابعة الشركات ومدى سلامة ومصداقية الإفصاح في القوائم المالية وتساعدهم على تقييم فعالية كمية المعلومات المتاحة لتنبؤاتهم بالأرباح لعمل تنبؤات أرباح أكثر دقة.

(٢) يساعد الإفصاح عن معلومات حول مدى فعالية تطبيق آليات حوكمة الشركات على إستكمال المعلومات المالية من خلال بعض المعلومات غير المالية التي لديها تأثير جوهري بجانب المعلومات المالية والتي تفيد المحللين الماليين في تنبؤاتهم المستقبلية بالأرباح.

وتري الباحثة أن أصحاب المصالح المتنوعين سوف تكون قراراتهم غير دقيقة ما لم يأخذوا في الإعتبار عند إتخاذ قراراتهم بجانب المعلومات المالية المعلومات غير المالية ليست كبديل ولكن كمكمل لها. وتنخفض دقة تنبؤاتهم المستقبلية ما لم تتوافر لديه تلك المعلومات غير المالية إلى جانب المعلومات المالية، وهو ما أدى الى اهتمام الهيئات المهنية المصرية والدولية الى حد كبير بالتطبيق الالزامي لممارسات الافصاح عن التنمية المستدامة.

٤-٥: طبيعة العلاقة بين الافصاح عن التنمية المستدامة والحسابات الضريبية المؤجلة:

حاز الافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة للشركات على اهتمام واسع من قبل الباحثين في الوقت الحاضر، ويمكن للباحثة تفسير العلاقة بين الافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة والضرائب المؤجلة من خلال جانبي السلوك الأخلاقي والسلوك الانتهازي للإدارة عند وفاء الشركة بمسئولياتها عن التنمية المستدامة ودور الافصاح المحاسبي عنها.

وعلى مستوى السلوك الأخلاقي للإدارة، فبالاستناد الى النظريات الأخلاقية والمدخل المعياري لأصحاب المصالح وخصوصاً نظرية الشرعية التي أوضحت ان هناك عقداً بين الشركة والمجتمع يتضمن

أخلاقيات الأعمال وسداد الحصص الضريبية العادلة والالتزام الضريبي الذي يعتبر أحد ادوات المسؤولية المجتمعية للشركة لبناء شرعية الشركة في المجتمع، وبناء على ذلك فإن الدافع الأخلاقي لدى الإدارة سيوضح العلاقة السلبية بين درجة وفاء الشركة بمسئولياتها المجتمعية والتنمية المستدامة والافصاح المحاسبي عنها.

وأما على مستوى السلوك الانتهازي للإدارة، ففي ظل هذا التواجد وبالاستناد الى نظرية الوكالة، تعتبر العلاقة بين الافصاح عن التنمية المستدامة والضرائب المؤجلة استراتيجية لإدارة المخاطر، ويمكن أن تستخدمها الشركات للحفاظ على سمعتها وحمايتها من أي مخاطر او عقوبات اجتماعية تفرض عليها في ظل الأحداث السلبية. وبناء على ذلك، قد تلجأ هذه الشركات الى زيادة أنشطتها للافصاح عن التنمية المستدامة في حالة تورطها في أنشطة ممارسات التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة والضرائب المؤجلة لتغطية سلوكياتها الرديئة، وذلك بسبب قيام بعض المديرين بالتلاعب في إدارة مستوى الضرائب الدفوعة عن طريق استخدام بعض ممارسات التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة غير المقبول من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية، ومن ثم يصبح الدافع الانتهازي للإدارة أكثر توضيحاً للعلاقة الايجابية بين ممارسات الافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة والضرائب المؤجلة.

ومن هذا المنطلق، يمكن للباحثة توضيح العلاقة بين التنمية المستدامة والحسابات الضريبية المؤجلة من خلال خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

أولاً: الالتزام الأخلاقي للشركة:

لا تتمتع الشركات بالقيم والاعتقادات الأخلاقية التي يتمتع بها الانسان إلا أن تلك القيم والاعتقادات يمكن أن تكون لدى الملاك أو المديرين لهذه الشركات، وهم من يلعبون الدور الأول والأخير في تشكيل ثقافة الشركة، ومن ثم يمكن القول أنه يمكن للشركات تعظيم القيم الأخلاقية للمجتمع وذلك من خلال توجيه الأشخاص الطبيعيين الذين يتولون إدارة الشركات الى ضرورة سداد الحصص الضريبية العادلة، ومن ثم يصبح دافعوا الضرائب صالحين للمجتمع، ومن الجدير بالذكر أنه ليس من السهل عادة تحديد قيمة الحصص الضريبية العادلة الواجب سدادها، في حين أنه من الأهمية بمكان وضوح الالتزامات الأخلاقية نظراً لخضوع معظم الاختيارات الاجتماعية لمنظمات الأعمال وغيرها لمنافسة متوازنة بين التكلفة والعائد والقيم.

على سبيل المثال توجد حرية لدى شركات الاتحاد الأوروبي في تأسيس ووضع ٤٩ مادة من معاهدة أداء الأعمال في الاتحاد الأوروبي، وتعمل اللجنة في ظل استراتيجية الاتحاد الأوروبي للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال على ترويج مبدئين أساسيين وهما الحوكمة الضريبية الجيدة، والشفافية في تبادل

المعلومات والمنافسة الضريبية العادلة بين الدول وذلك في اطار العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي (Knuutinen, 2014)، حيث أنه من المقبول تشجيع الشركات على العمل في اطار تطبيق هذه المبادئ. وفي هذا الشأن، يمكن للباحثة اثاره التساؤل حول إذا قامت الشركات متعددة الجنسيات بالاستفادة من حرية التأسيس والمنافسة الضريبية فهل هذا يمكن أن ينظر اليه على أنه نشاط غير أخلاقي وغير مسئول تجاه الدول الأعضاء الأخرى؟؟

ويرتبط الالتزام الأخلاقي بشكل كبير في إطار فرض الضرائب بطبيعة الأنظمة الضريبية المصاغة والمطبقة داخل العملية السياسية حيث يجب أن يتصف قانون الضرائب بالطابع الإيجابي إلى حد كبير . ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن أنه يوجد اختلافات معينة في بعض المجالات الأخرى للمسئولية الاجتماعية عن التنمية المستدامة لمنظمات الأعمال على سبيل المثال أحيانا ما ترتبط المسئوليات الاجتماعية بحقوق الإنسان بينما في ظل النظام الضريبي تستند جميع متطلبات المجتمع على القانون ذاته. على الجانب الآخر، يعتبر ضرورة سداد الشركات متعددة الجنسيات للضرائب المستحقة عليهم في مكان تحقق خلق القيمة الاقتصادية للشركة أحد المبادئ الأساسية للنظام الضريبي الدولي، وغالبا ما يكون مديري الشركات متعددة الجنسيات على وعى تام بمكان خلق القيمة للخدمات والمنتجات التي تقدمها الشركات، حيث يتطلب مفهوم المسئولية الضريبية النشطة أن يتم تسجيل مكان خلق القيمة في حساب داخل إطار النظام الضريبي، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بالغرض والمضمون من القانون وليس مجرد التزام شكلي وذلك في كل دولة يتم إدارة الأعمال في نطاقها، ومن ثم يجب على الشركات التعاون ليس فقط في الالتزام بالقانون ولكن أكثر من ذلك في الحالات التي يتسم فيها القانون بالغموض أو يتضمن ثغرات وبالتالي فإن مدخل أو أسلوب التعاون يكون ضروري في مثل هذه الحالات.

ثانياً: رخصة الشركات لإدارة الأعمال:

في حقيقة الأمر ترجع فكرة رخصة إدارة الأعمال إلى حاجة كل شركة إلى إذن صريح أو ضمني من الحكومات والمجتمعات وأصحاب المصالح الأخرى لمزاولة الشركة لأعمالها، حيث يتم إنشاء الشركة من خلال القانون ويجب أن تكون الشركة مسجلة في مكان ما ونظراً لأن الشركة ظاهرة قانونية غير مادية وبالتالي من الممكن ألا يكون لها وجود مادي، نتيجة لذلك تدين الشركة بوجودها إلى الدولة التي تحصل منها على امتيازات معينة لتكون قادرة على تحقيق الوظائف التي ترغب الدولة في تحقيقها (Knuutinen, 2014). وتحصل الشركات على الامتيازات اللازمة لإدارة وتيسير أعمالها في ظل المجتمع المنظم والمتحضر ومن امثله تلك الامتيازات توفر البنية الأساسية، الطلب العام ، والنظام القانوني ، حيث تمنح الدولة العديد من المزايا القانونية للشركات مثل الشخصية القانونية والمسئولية المحدودة، ومن ثم يعتبر من العدالة

سداد الشركات لحصة الدولة في أرباحها وتمثل الضرائب المستحقة عليها تفعيلاً لمبدأ الشراكة بين الشركة والدولة، كما يجب على الشركات ضرورة الأخذ في الحسبان الالتزام الأخلاقي ومراعاة القيم الاخلاقية وتلبية رغبات وتوقعات المجتمع منها .

في إطار القضايا الضريبية، ينص العقد الضمني بين الشركات والدولة على ضرورة مساعدة الشركة الدولة في تخفيف الأضرار التي تحدث حتى في ظل غياب المسؤولية القانونية، ومن ثم توجب على الشركات عدم المشاركة في الممارسات الضارة للتجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة.

من الشائع حالياً إمكانية اختيار كل من الأفراد والشركات مكان إقامتهم واستثماراتهم حيث غالباً ما تعتمد الدول الإقليمية على المنافسة الضريبية من أجل جذب الشركات المختلفة للإقامة، والاستثمار في دولتهم بدلا من أي مكان آخر. على الرغم من استقلالية درجة المنافسة الضريبية بين الدول إلا أن جميع الدول تتوقع قيام الشركات بسداد الحصص الضريبية المستحقة وفقا لمتطلبات القانون. في نفس الوقت تتوقع الحكومات عدم مشاركة دافعي الضرائب في ممارسات التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة الضار أو تصرفات ضريبية ضارة أخرى (Knuutinen, 2014).

ثالثاً: التنمية المستدامة:

من أكثر التعريفات الشائعة لمفهوم التنمية المستدامة والذي تم تقديمه في الثمانينيات من خلال الوزير النرويجي الأول (Brundtland) والذي تولى منصب رئيس اللجنة العالمية للتنمية والبيئة والذي عرف فيه مفهوم التنمية المستدامة بأنها "مقابلة احتياجات الحاضر دون التضحية بقدرة الاجيال القادمة على إشباع احتياجاتهم الشخصية" حيث يطبق مفهوم التنمية المستدامة فكرة العدالة بين الأجيال، عادة ما ترتبط التنمية المستدامة بالتنمية البيئية وأحيانا أيضا التنمية الاجتماعية وبالتالي يجب على الشركات الإدارة بطرق وأساليب تعمل على تأمين الأداء الاقتصادي على المدى الطويل وذلك من خلال تجنب التصرفات والأنشطة قصيرة الأجل والتي تمثل إسرافا بيئيا أو ضررا اجتماعياً (Knuutinen, 2014).

ترتبط التنمية المستدامة أيضا بالنظام الضريبي من خلال الملاذات الضريبية، فعلى سبيل المثال تشويه الأسهم الدولية يعد تشويهاً للطبيعة الدولية لحقوق الملكية بالإضافة إلى تهديد القاعدة المالية وتمويل الخدمات العامة في الدول الأخرى.

واستناداً إلى تعريف Brundtland للتنمية المستدامة باعتبارها تتمثل في العدالة بين الأجيال وهذا يعني حقوق الملكية والعدالة في النظام الضريبي لا ينبغي أن يتم تقييمهم فقط في مكان واحد أو من خلال طرف واحد.

رابعاً: سمعة الشركة وقيمة حملة الأسهم:

تستخدم العديد من الشركات سمعة الشركة لتبرير مبادرات المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وهي التصرفات التي يتم أو يمكن على أساسها أن تقوم الشركات بتحسين صورة الشركة وتعزيز أو تقوية علاماتها التجارية، زيادة قيمة أوراقها المالية، ومع ذلك هناك بشكل أساسي جانبين أساسيين فيما يتعلق بسمعة الشركات.

- عدم الاهتمام بالتأثير السلبي على سمعة الشركة.
- الأنشطة التي تساهم بشكل إيجابي في تدعيم وتعزيز سمعة الشركات.

مما لا شك فيه أن كلا من الممارسات الضارة للتجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة تؤثران على سمعة الشركات، حيث أنه على الرغم من تحقيق الشركات المنافع الاقتصادية على المدى القصير، ولكن الموقف سينعكس على المدى الطويل، ومن ثم ينبغي على جميع الشركات القيام بالممارسات المقبولة والمناسبة للتجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة.

من الجدير بالذكر أنه إذا قامت الشركات بسداد ضرائب أكثر مقارنة بما يتطلبه القانون فإن هذا يمثل تدفق نقدي خارج من الأموال التي تخص المساهمين، وبالتالي يجب على الشركات محاولة سداد الضريبة المستحقة فقط طبقاً للقانون مع ضرورة قيام الشركات بوصف مبادئها للتخطيط الضريبي، وإدارة الضريبة في تقارير المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، بالإضافة إلى الإفصاح عن بعض الأرقام ذات الصلة بقيمة الضرائب المسندة في كل دولة يتم إدارة الأعمال من خلالها.

على الجانب الآخر من السهل معرفة آثار ونتائج التصرفات الضريبية غير المسئولة في حالة قيام الشركات بالمشاركة في الممارسات الضارة للتجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة أو أي تصرفات ضريبية غير مناسبة أخرى، حيث إن العملاء والإعلام والمجتمع بصفة عامة لم ولن يقبل هذا وربما يكون لهذا تأثير على سلوك العميل والمبيعات أيضاً، قد زادت التغطية الإعلامية للقضايا الضريبية في السنوات القليلة الماضية والذي بدوره يؤثر على المستثمرين الذين يتمسكون باعتبارات المسؤولية الأخلاقية في قراراتهم الاستثمارية، ومن ثم قد يؤدي ذلك في بعض الحالات إلى انخفاض قيمة المنشأة

خامساً: مخاطر الشركات في ظل المنظومة الضريبية:

تعد ممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة من أحد العوامل المؤثرة على مخاطر الشركات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة تهدف إلى تخفيض المدفوعات الضريبية إلى الحد الأدنى مما يؤثر على جودة التقارير

المالية، وبالتالي ترتفع المخاطر التي قد تواجه الشركة نتيجة ذلك وتزداد المخاطر المحتملة الناتجة عن العقوبات التي يمكن فرضها على الشركة نتيجة هذه الممارسات.

حيث ذكر (Ambartia et al., 2023) ان ممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة قد ينتج عنها مخاطر محتملة إذا تم اكتشاف مثل هذه الممارسات، فتلك الممارسات نابعة عن السلوك الانتهازي الذي يتم ممارسته بواسطة الإدارة، وما ينتج عنها من تقارير مضللة ذات مستوي منخفض من الشفافية والجودة.

وأشار (Mu'minah et al., 2023) إلى ان المخاطر الناتجة عن ممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة تعتبر أحد مخاطر عدم الالتزام الضريبي التي يكون مصدرها الممول، ويعتمد فيها الممول على نص القانون دون النظر إلى روح القانون والمضمون والهدف منهم، فالتجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة ينتج عنه خسائر كبيرة في حصيله الإيرادات الضريبية.

كما أشار (Guedrib & Bouga, 2023) إلى ان الضريبة تؤثر علي مستوي مخاطر الشركات بوجه عام ، فاذا ارتفعت نسبة تحصيل الضريبة فسوف تنخفض الأرباح المتوقعة من المشاريع الأكثر خطورة وذلك لان الحكومة لا تدعم الشركات في حالة الخسائر أو انخفاض الأرباح، ولكن تأخذ حصتها الضريبية المستحقة بصرف النظر عن المخاطر التي تواجهها تلك الشركات ، وبالتالي يجب علي الحكومات مساعدة تلك الشركات في حالة ممارستها لأنشطة محاطة بالمخاطر لتشجيع الاستثمار، وحث الشركات علي الابتعاد عن ممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة، وتعتبر مشكلة ممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة مشكلة مستديمة حيث انها تضر المجتمع ككل وتعيق تطبيق القوانين الضريبية ، وقد أشار (Carolina, 2023) إلى أن معالجة مشكلة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة كونها مشكلة من المشاكل المستدامة من الممكن ان يساعد في انتهاج ممارسات ضريبية عادلة تحد من حدوث التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة.

ومما سبق فإن الإفصاح عن الاستدامة يعتبر أداة من الأدوات الهامة التي يمكن استخدامها للاتصال مع الأطراف ذوى العلاقة، فالإفصاح عن الإستدامة له تأثير علي الشركة وعلي المجتمع ككل ، فعلي المستوي الداخلي للشركة ينعكس بعلاقات جيدة مع الموظفين والموردين ، نتيجة تقييم اثر الحوكمة والأثر البيئي والاجتماعي لأنشطة الشركة مما يحسن من صورة الشركة امام الأطراف ذوى العلاقة ،

وعلى الجانب الاخر، فإنه بالنسبة للتأثير على مستوي المجتمع فان الإفصاح عن الاستدامة يساعد في الحد من عدم تماثل المعلومات، وبالتالي تنخفض التقلبات في أسعار الأسهم وذلك يدعم الاستقرار في الأسواق المالية مما يساعد في تقييم المخاطر، والتعامل معها بشكل ملائم للحد من آثارها. كما ان ممارسة

أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة من الممكن أن تزيد من المخاطر التي تواجه الشركة،

فهناك مخاطر قد تنتج عن طريق عدم مصداقية القوائم المالية وعدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذوى العلاقة وانخفاض مستوى الإفصاح، وما يترتب على ذلك من انخفاض في مستوى الشفافية والجودة، كما أن هناك صعوبة في محافظة الشركات على المعاملات او الاحداث التي ينتج عنها وفورات ضريبية بشكل مستمر.

يعد الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة أحد الأدوات الهامة التي يمكن استخدامها لبناء علاقات جيدة مع الأطراف ذوى العلاقة، من خلال ممارسة العمل بشكل أخلاقي والذي يصب في مصلحة الشركة ومن ثم في مصلحة المجتمع ككل، فعندما تكون الشركة مسؤولة اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً ينعكس ذلك على الأداء فتتحسن صورة الشركة بالمجتمع ككل على المدى الطويل.

أصبح الإفصاح عن الاستدامة متطلباً هاماً لكثير من الشركات نتيجة المشاكل الضخمة التي عانت منها بعض الشركات الكبيرة في الأونة الأخيرة، وبالتالي ازداد الطلب على المعلومات غير المالية بجانب المعلومات المالية، حيث أن ادرك الأطراف ذوى العلاقة ان الأرباح ليست المؤشر الكافي للتأكد من نمو واستمرار الشركة، وانما هناك أبعاد اجتماعية وبيئية وحوكمة يجب اخذها في الاعتبار بجانب البعد الاقتصادي، وذلك حتى يتم تعزيز الاتصال مع الأطراف ذوى العلاقة وإتاحة المعلومات بشكل يحد من عدم تماثل المعلومات بين تلك الأطراف.

وأشارت العديد من الدراسات (See: Ferraro et al., 2024; Blue et al., 2023; Rohendi et al., 2024) إلى انه هناك نظريات اهتمت بالإفصاح عن الاستدامة مثل نظرية الإشارة القائمة على الإفصاح الاختياري، وذلك للحد من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذوى العلاقة. وبالتالي فان الشركة يكون لديها حافز لإرسال رسائل إلى السوق بمثابة إشارات منها بانها الأفضل من جانب الإفصاح عن الاستدامة مقارنة بالشركات الأخرى،

نظرية الأطراف ذوى العلاقة القائمة على الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية المتمثلة في ابعاد التنمية المستدامة، وذلك لتحقيق الاستمرارية واطافة قيمة للشركة على المدى الطويل، نظرية الوكالة القائمة على الاهتمام بالجانب الاقتصادي دون النظر إلى باقي الابعاد مما ينتج عنه عدم تماثل المعلومات، ولكن هناك ضغوط الان تمارس على الشركات من الأطراف ذوى العلاقة للحد من هذه المشكلة، وذلك من خلال الحد من الاستثمار بشكل غير أخلاقي، والإفصاح عن المعلومات الخاصة

ببإبقاء أبعاد التنمية المستدامة بجانب الإفصاح عن المعلومات المالية مما يقلل من تعارض المصالح بين الأطراف ذوي العلاقة ،

نظرية الاحتياج إلى راس المال القائمة على تديبر احتياجات الشركة من راس المال عن طريق توفير معلومات عن أبعاد التنمية المستدامة تساعد الأطراف ذوي العلاقة من تقييم أداء الشركة ككل ، نظرية الشرعية القائمة على وجود ميثاق أخلاقي بين المجتمع والشركة فالشركة يجب أن تضع معايير أخلاقية تنتهجها كونها مسؤولة اقتصادياً وبنياً ومجتمعياً مما يمنع عنها الضرر.

وقد ذكر (Ferraro et al., 2024) ان هناك اتجاهات مستخدمة في الإفصاح عن الاستدامة وهي اتجاه هذا الفصل ،ويقصد به اعداد تقارير منفصلة تلحق بالتقارير المالية عن الأنشطة الخاصة بالحوكمة والأنشطة الاجتماعية والبيئية ، اتجاه الدمج ويقصد به اعداد تقارير تتضمن التقارير المالية وغير المالية لإعطاء صورة متكاملة عن أداء الشركة.

وبناء على ما تقدم ، يمكن اعتبار الإفصاح عن الاستدامة وسيلة لتوصيل المعلومات غير المالية إلى الأطراف ذوي العلاقة بحيث تتضمن معلومات عن أنشطة الشركة البيئية والاجتماعية والحوكمة، ويتم عرضها بشفافية وموضوعية مما يحسن من أداء لشركة ويقلل من المخاطر التي يمكن مواجهتها ويبنى علاقات جيدة مع الأطراف ذوي العلاقة.

وفي ظل الحروب والأزمات الاقتصادية الراهنة والاحداث المختلفه وحالة عدم اليقين المحيطة التي تتعرض لها العديد من الشركات عند ممارسة أعمالها فضلا عن العديد من المخاطر سواء كانت هذه المخاطر منتظمة أو غير منتظمة. فقد أشار الباحثان (Jalan & Matkovskyy (2023 إلى مخاطر الشركات كونها عدم اليقين في تحقيق الأهداف المحددة نتيجة أحداث مستقبلية متوقعة ، بينما أشار Abu Abu Eid, et al. (2024) إلى المخاطر المنتظمة كونها المخاطر التي تخرج عن سيطرة الشركة ولا يمكن تجنبها، اما المخاطر غير المنتظمة فقد أشار اليها كونها المخاطر التي تتعرض لها الشركة جراء عملياتها المالية او التشغيلية.

وبناء على ذلك يمكن اعتبار مخاطر الشركات احتمالية تعرض الشركة للأحداث المستقبلية التي قد تؤثر بالسلب أو بالإيجاب على الأهداف المنشود تحقيقها من جانب الشركة ، وتنقسم هذه المخاطر إلى مخاطر داخلية ومخاطر خارجية. ومن ثمفانه يجب على الشركات مواجهة هذه المخاطر نتيجة ممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة وتحقيق ميزة الضرائب المؤجلة ووضع خطط للحد من أخطارها لتعزيز ثقة الاطراف ذوي العلاقة في الشركة.

وفي هذا الشأن، أشار Asif et al. (2023) إلى أن التقارير يجب أن تفصح عن الاستدامة بجانب إفصاحها عن الأداء المالي، أي أن التقارير يجب تتضمن بجانب الإفصاح عن البعد الاقتصادي، الإفصاح عن البعدين البيئي والاجتماعي والحوكمة.

وقد ذكر Do & Vo (2023) أن الإفصاح عن أنشطة البعد الاقتصادي يساهم في الحد من المخاطر الناتجة عن القرارات الاستثمارية، فعندما تزيد الشركة من معدلات استثمارها وتحرص على مواكبة التكنولوجيا، واجراء المزيد من البحوث والتطوير يحسن ذلك من مؤشرات الأداء الاقتصادية لها، ويحد من المخاطر الاستثمارية للشركة.

بينما أشار Zhou et al. (2024) إلى أن الإفصاح عن أنشطة البعد الاجتماعي من الممكن ان يؤثر بشكل إيجابي على الشركة، فالشركة التي تفصح عن أنشطتها الاجتماعية تتكلف مالياً، ولكنها في المقابل تحصل على فوائد اقتصادية واجتماعية كونها تؤكد علاقة الثقة مع الأطراف ذوي العلاقة، ويحد أيضاً الإفصاح عن أنشطة البعد الاجتماعي من المخاطر التي من الممكن ان تواجهها الشركة وتؤثر علي سمعة وقيمة الشركة.

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عن الاستدامة التزاماً أخلاقياً علي الشركة تجاه المجتمع ككل، وقد اكدت ايضاً دراسة Handajani et al. (2022) إلى ان الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية يحد من المخاطر غير المنتظمة التي تواجه الشركة والتي تعزز من العلاقات الجيدة بين الأطراف ذوي العلاقة لبناء الثقة والسمعة الجيدة للشركة، بالإضافة إلي أن الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية يخفض من المخاطر المنتظمة، بسبب استخدام الشركة لأساليب التحوط من المخاطر.

ايضاً أشار Wang et al. (2024) إلى أن الإفصاح عن البعد البيئي يتضمن الإفصاح عن كيفية المحافظة على الموارد البيولوجية والمادية مع الالتزام بالاعتبارات والإجراءات القانونية للعمل على تجنب مخاطر العقوبات التي من الممكن ان تفرض على الشركة نتيجة تلوث المياه او الهواء او الضوضاء وخلافه بالإضافة الي كيفية التخلص من المخلفات.

اما Asif et al. (2023) فقد أكد على ان الإفصاح عن الحوكمة يعد أحد أهم الأساليب الحديثة المستخدمة في الرقابة على أنشطة الشركة، وذلك بهدف محاولة منع المخاطر التي تواجه الأطراف ذوي العلاقة من تحقيق مكاسب غير مشروعة، أو استغلال سلطاتها لتحقيق منافع ذاتية وذلك لحماية حقوق الأطراف المعنية بالشركة.

وبناء على ذلك فان الإفصاح عن الاستدامة يساهم في زيادة شفافية ومصداقية التقارير السنوية للشركة، ويساعد الأطراف ذوي العلاقة في فهم وضع الشركة الحقيقي والتنبؤ بأدائها المستقبلي، ويحد من

المخاطر التي تواجه الشركة نتيجة الحد من عدم تماثل المعلومات واستخدام معايير أخلاقية في التعامل مع المشاكل التي تواجه الشركة. وقد أشار (Blue et al. (2023 إلى ان الشركات التي يكون بها مستوى الإفصاح عن الاستدامة مرتفعاً تكون أقل عرضة للتعرض إلى المخاطر، وذلك لان الإفصاح عن الاستدامة يؤدي إلى زيادة الشفافية ، والحد من إخفاء الاخبار السيئة المتعلقة بالشركة وعدم قيام الإدارة باي سلوك انتهازي او غير أخلاقي لتحقيق منافعهم الذاتية.

كما أنه قد تزايد الاهتمام بتطبيق الإفصاح عن الاستدامة في ضوء الازمات المالية والتغيرات المناخية والانهيارات الاقتصادية الحالية تزايد بشكل كبير سعياً للحد من المخاطر وتماثل المعلومات بين الأطراف ذوى العلاقة ، والعمل علي تحسين الشفافية، ولتحقيق ذلك فانه يجب الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالحوكمة والأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي، وذلك لتوضيح الوضع الحقيقي لأداء الشركة وإعطاء صورة كاملة لكافة الأطراف عن جميع الأنشطة التي تمارسها الشركة.

وتعتبر ممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة من الأدوات التي تعتمد عليها إدارة الشركات لتحقيق وفورات تساهم في تحسين وضعها المالي، ولكن في نفس الوقت فان ممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة تؤثر على التدفق النقدي من الممولين لصالح الدولة فالتجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة يصب في مصلحة الممول، ولكنه ضار بمصلحة الدولة.

وعرف (Singh (2023 التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة بأنه " تحويل الأموال التي يجب أن تدفع للحكومة إلى الأطراف ذوى العلاقة لممارسة الأعمال التجارية باستخدام وسائل قانونية"، فضلاً عن انه يتأثر سلوك كلا من التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة بمشكلة الوكالة الناتجة عن فصل الإدارة عن المساهمين.

أشارت العديد من الدراسات (Rudyanto, 2024; Kimani, 2024; Hendi, 2024; Aji et al, 2024) إلى ان هناك علاقة بين الإفصاح عن الاستدامة وممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة يمكن ايضاحها من خلال تفسير النظريات التالية وهي كالتالي:

- **نظرية المخاطر** : طبقاً لهذه النظرية يعتبر الإفصاح عن المخاطر أداة لإدارة المخاطر وما يواجهه الشركة من تصرفات سلبية نتيجة ممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة وما يترتب عن ذلك من الحاق اضرار كبيرة بسمعة الشركة ، فنظرية إدارة المخاطر تعمل دائماً علي تحسين سمعة الشركة حتي اذا وقعت أي احداث سلبية او عقوبات تؤثر على الشركة تقوم الشركة في الحال بزيادة أنشطتها

المعلقة بالاستدامة لمحاولة الحد من العقوبات التي من الممكن ان تفرض عليها ، ولكن لا تستطيع هذه النظرية ان تصل إلى هدفها في حالة المغالاة في ممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة واستخدام السلوك الانتهازي في التعامل ، وفي هذه الحالة تتعرض الشركة لمخاطر مرتفعة.

- نظرية الموارد العاطلة : يمكن تفسير تلك النظرية في حالتين أساسيتين كما يلي :

اولاً: الحالة الأولى (حالة ندرة الموارد)

فانه عند ندرة الموارد ترتبط الموارد بعلاقة عكسية مع المدفوعات الضريبية والإفصاح عن الاستدامة ، كما تلجأ الشركة إلى تخفيض الموارد المخصصة لممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة والإفصاح عن الاستدامة ، لأنه في هذا الوضع يكون المحرك الأساسي للمديرين هو تعظيم ربحية المساهمين من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بصرف النظر عن الإفصاح عن الاستدامة ، ولكن بالنسبة لممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة ، فمن الممكن ان تزيد لان هذه الشركات ستواجه انخفاض في ربحيتها ناتج عن نقص الموارد ومن هنا فهي تلجأ إلى ممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة لتخفيض مدفوعاتها الضريبية.

ثانياً: الحالة الثانية (حالة توفر الموارد)

في هذه الحالة والمرتبطة بتوفر الموارد فسوف يوجد علاقة طردية بين زيادة الموارد المتاحة وزيادة الربحية وبين زيادة الانفاق على أنشطة الاستدامة وسداد الالتزامات الضريبية.

- نظرية القيمة المشتركة : طبقاً لهذه النظرية فان الشركة تأخذ في اعتبارها جميع الأطراف ذوى العلاقة وتعامل معهم كوحدة واحدة ، وان هناك قيم مشتركة بين جميع الأطراف ، وتنظر للمكاسب على المدى الطويل ، ويجب عدم النظر إلى أنشطة الاستدامة على انها تكلفة على الشركة ، ولكن يجب النظر اليها كنشاط أخلاقي يجب التعامل معه وتنميته وتطويره ، وبالتالي فتورط الشركة في ممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة طبقاً لهذه النظرية يعد سلوكاً غير أخلاقياً يؤثر على المجتمع ككل بشكل سلبي.

- نظرية الثقافة المؤسسية: طبقاً لهذه النظرية فانه يتم النظر إلى أنشطة الاستدامة كونها جزء من ثقافة الشركة ، فثقافة الشركة تؤثر على قراراتها ، ولذلك يجب ان تأخذ الشركة في اعتبارها التأثير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للأنشطة التي تمارسها ، ويتم النظر إلى ممارسات التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة كونها ممارسات لها تأثير سلبي على المجتمع لما لها من سلوك انتهازي تجاه المجتمع.

● نظرية الشرعية: طبقاً لهذه النظرية فإن الشركة تستمد شرعيتها من دورها في المجتمع، وتعتبر هذه النظرية المدفوعات الضريبية مساهمة منها لخدمة المجتمع، وذلك في ظل تطبيق اليات الحوكمة، وبالتالي تستنكر هذه النظرية ممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة، وتعتبر المدفوعات الضريبية من أحد الأدوات الهامة للاستدامة التي تحرص على وجود شرعية لأنشطتها في المجتمع.

بناء على ما سبق ترى الباحثة ان النظريات السابقة تستنكر ممارسة أنشطة التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة نتيجة الضرر الذي يسببه للمجتمع والدولة، وبالتالي فأصل العلاقة بين ممارسات الافصاح المحاسبي عن الاستدامة والضرائب المؤجلة ينبغي أن يكون سلبياً بمعنى أن الشركات المثالية التي تسعى الى تحسين ممارسات الافصاح عن التنمية المستدامة، ينبغي ألا تتوجه نحو الضرائب المؤجلة وممارسات التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة، وألا تتخذ ممارسات الافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة وسيلة سريعة لتغطية ممارسات التجنب الضريبي وتكوين الحسابات الضريبية المؤجلة.

٥-٥: الدراسة التطبيقية:

تهدف الباحثة في هذا الجزء من الدراسة الى اجراء التحليل العملي لأثر الافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة على الحسابات الضريبية المؤجلة من خلال العرض التالي:

٥-٥-١: مجتمع وعينة الدراسة:

يعبر مجتمع الدراسة عن كافة المشاهدات القادرة على قياس الظاهرة محل الدراسة وتفسيرها، وفي اطار ما تتسم به الدراسات المحاسبية بشكل عام من الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية، فإن مجتمع الدراسة الحالية يتمثل في كافة الشركات المدرجة في سوق رأس المال المصري على أن يتم حصر بياناتها الثانوية من خلال الاضطلاع على البيانات الثانوية المستخرجة من القوائم المالية وتقارير مجالس الادارة وتقارير الحوكمة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

كما تعبر البيانات الأولية عن تلك التي يتم جمعها لأول مرة بواسطة الباحث لأغراض محددة، وغالباً ما يتم تجميعها باستخدام مجموعة من المقابلات الشخصية أو قوائم الاستقصاء، بينما البيانات الثانوية فهي التي يتم توفيرها أو جمعها من قبل لأغراض بحثية أخرى ويمكن الحصول عليها من تقارير وسجلات البيانات في المنظمة وكذلك من الدراسات السابقة وشبكة الانترنت.

وفي هذا الشأن، تعتمد الدراسة الحالية على مصادر البيانات الثانوية للشركات المدرجة بعينة الدراسة، حيث أن بيانات الدراسة الحالية تعتمد على مجموعة من الأرقام الخاصة بالبيانات المالية وتقارير الاستدامة والتي يمكن استخراجها من القوائم المالية وتقارير مجالس الادارة وتقارير الحوكمة والاستدامة.

وفي إطار ما تصبو اليه الدراسة من استخدام أساليب تحليل المحتوى لتقارير الاستدامة للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري، فإنه يمكن للدراسة الحالية الاعتماد على الشركات الأكثر تداولاً في سوق الأوراق المالية المصري بغرض تحقيق ورصد العلاقة بشكل أكثر واقعية. وتأسيساً على ذلك، يمكن للباحثة الاعتماد على أساليب المعاينة الاحصائية لاختيار العينة التحكيمية العمدية من خلال الشروط التالية:

- أن تكون العينة من الشركات الأكثر تداولاً بسوق الأوراق المالية المصري والمدرجة بمؤشر EGX 100 للسنة المالية لعام ٢٠٢٢، وأن تكون من الشركات المصدرة لتقارير الاستدامة.
- نظراً لما مرت به البورصة المصرية من تقلبات اقتصادية مختلفة نتيجة التعويم المستمر لسعر العملة الأجنبية مقارنة بالجنية المصري، فقد استقرت الباحثة على أن تبدأ السلسلة الزمنية من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٢ باعتبارها أكثر الفترات استقراراً في سوق رأس المال المصري، حيث أن عام ٢٠٢٣ مر بالعديد من التقلبات الاقتصادية التي أثرت على قيم الأصول الشركات المدرجة في سوق رأس المال المصري
- استبعاد الشركات المدرجة بقطاعي البنوك والمؤسسات المالية (خدمات مالية غير مصرفية) حتى وان كانت مدرجة بمؤشر EGX 100 وعددهم ٨ بنوك، و١٨ شركة من الشركات التي تقوم بأداء الخدمات المالية غير المصرفية.

وباستخدام أسلوب تحليل المحتوى للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري للفترة الزمنية محل الدراسة واتباعاً للشروط سالفه الذكر، يتبين أن عدد الشركات المدرجة بالمؤشر EGX 100 والتي تتسم بالاستمرارية خلال فترة التحليل دون شطب أو قيد حديث يبلغ عددها ٧٤ شركة. وتأسيساً على ذلك أسفرت العينة النهائية للدراسة عن ٧٤ شركة متاحة في تلك الفترة الزمنية وهو ما أسفر عن تسجيل عدد ٤٤٤ مشاهدة (٧٤ شركة × ٦ سنوات)، وباستبعاد عدد ٢٩ مشاهدة ذات قيم مفقودة، وعدد ٣٢ مشاهدة ذات قيم شاذة ومتطرفة، تصبح العينة النهائية للدراسة ٣٨٣ مشاهدة.

٢-٥-٥: متغيرات الدراسة وأدوات القياس:

استناداً الى العرض السابق للإطار النظري لصياغة الفروض الاحصائية للدراسة يمكن للباحثة عرض متغيرات الدراسة وأدوات قياسها لأغراض تحليل العلاقة بين المتغيرات على النحو التالي:

أولاً: المتغير المستقل للدراسة (الإفصاح عن التنمية المستدامة):

يتمثل المتغير المستقل محل الاهتمام بالدراسة الحالية في مؤشر الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة، وتعتمد منهجية الدراسة الحالية في قياس تقارير الاستدامة من خلال بنود الإفصاح عن أداء الاستدامة البيئي، الاجتماعي، والحوكمة الواردة في الدليل الاسترشادي المصري لإفصاح الشركات المقيدة

عن أداء الاستدامة الصادر عن المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) Global Reporting Initiative (G4) والذي يتضمن ٥٧ مؤشراً لبنود الاستدامة ١٥ مؤشر للبعد البيئي، ٢٨ مؤشر للبعد الاجتماعي، ١٤ مؤشر لبعد الحوكمة، وقد تم الاستناد في ذلك إلى أسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية للشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٢. وبالتالي يتم قياس الإفصاح عن أداء الاستدامة من خلال استخدام مؤشر ثنائي يعطى القيمة (١) إذا قامت الشركة بالإفصاح عن البند والقيمة (صفر) بخلاف ذلك، ثم يتم بعد ذلك قياس مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة كالاتي:

DS = ADL/TDL

حيث يشير DS إلى مستوى الإفصاح الكلى عن جميع بنود الاستدامة، بينما يشير ADL إلى عدد البنود التي أفصحت عنها الشركة بالفعل، في حين يشير TDL إلى العدد الكلى للبنود الواردة بالمؤشر أو الحد الأقصى لعدد البنود الواجب الإفصاح عنها والواردة بالمؤشر (٥٧) بند.

ثانياً: المتغير التابع للدراسة (مستوى الحسابات الضريبية المؤجلة):

يتمثل المتغير التابع للدراسة في الضرائب المؤجلة، وغالباً ما تنشأ هذه الحسابات الضريبية المؤجلة نتيجة وجود الفروق المؤقتة بين المعايير المحاسبية والتشريعات الضريبية، وتسعى الكثير من المنشآت لاستغلال هذه الفروق الضريبية لتخفيض المدفوعات الضريبية وتحقيق ما يسمى بالتجنب الضريبي. ولذلك يمكن قياس الحسابات الضريبية المؤجلة باستخدام معدل الضريبة الفعال بملاحظة مستوى الفرق بين المعدل الفعلي المدفوع للضرائب والمعدل الرسمي المفترض أن يتم دفعه للدولة وذلك من خلال قياس مستوى التجنب الضريبي اعتماداً على المعادلة التالية (Christopher, et al., 2012):

$$TA = \left(T - \frac{CTE}{PBT} \right)$$

حيث أن:

TA = مستوى التجنب الضريبي.

T = معدل الضرائب الرسمي.

PBT = الربح قبل الضريبة.

CTE = مصروف الضريبة الحالي الفعلي.

ثالثاً: المتغيرات الحاكمة:

تتمثل المتغيرات الحاكمة في المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع، والتي تم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في نماذج الانحدار، وأحياناً قد يطلق عليها المتغيرات الضابطة أو الرقابية. وقامت الباحثة باستخدام العديد من المتغيرات الحاكمة والتي تم استخدامها كمحددات أو ثبت لها تأثير كبير على ممارسات ادارة الأرباح وذلك في ضوء الدراسات السابقة (عبدالله، هدى محمد محمد202، الجرف، ياسر أحمد السيد محمد، ٢٠١٩، طلب، حسنين راغب، ٢٠٢٤). وتتمثل هذه المتغيرات في حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ونسبة الرافعة المالية، ومعدل نمو المبيعات، وحجم المراجع الخارجي، ومؤشر الخسارة. وفيما يلي توضيح لكيفية قياس هذه المتغيرات الحاكمة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١): المتغيرات الحاكمة

المتغير	الرمز	التفسير
حجم الشركة	Size	لوغار يتم القيمة الدفترية للشركة؛
معدل العائد على الأصول	ROA	وهي نسبة الدخل التشغيلي قبل الاهلاك مقسوماً على اجمالي القيمة الدفترية للأصول؛
الرافعة المالية	LEV	وهي نسبة الديون الى اجمالي الأصول؛
معدل نمو المبيعات	Growth	وهي مستوى التغير في ايراد المبيعات مقسوماً على سنة الأساس؛
حجم المراجع الخارجي	Big N	مؤشر وهي يأخذ القيمة (١) في حالة وجود مراجع خارجي من الشركات العالمية الكبرى والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛
مؤشر الخسارة	Loss	متغير وهي يأخذ القيمة (١) في حالة وجود خسارة والقيمة صفر فيما عدا ذلك.

٣-٥-٥: نموذج اختبار الفروض الاحصائية للدراسة:

في اطار ما تسعى اليه الدراسة من تحليل أثر الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة على مستوى الضرائب المؤجلة، يمكن للباحثة صياغة نموذج اختبار الفرض الاحصائي الرئيسي للدراسة على الشكل التالي:

$$(ETR) = \beta_0 + \beta_1 (CSR_Soc) + \beta_2 (CSR_Env) + \beta_3 ((CSR_Gov) + \beta_4 (Size) + \beta_5 (ROA) + \beta_6 (LEV) + \beta_7 (Growth) + \beta_8 (Big N) + \beta_9 (Loss) + \varepsilon \quad (1)$$

ونظراً لانقسام مؤشرات الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة الى ثلاثة أقسام فرعية تعبر عن النتائج الفرعية لاختبارات الفروض الاحصائية، وبغرض تجنب مشاكل الازدواج الخطي بين المتغيرات في

نموذج الدراسة، يمكن للباحثة إعادة تقسيم نموذج اختبار الفرض الاحصائي الرئيسي للدراسة على الشكل التالي:

- **(H1-1) Model:**

$$(ETR) = \beta_0 + \beta_1 (CSR_Soc) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (ROA) + \beta_4 (LEV) + \beta_5 (Growth) + \beta_6 (Big\ N) + \beta_7 (Loss) + \varepsilon \quad (2-1)$$

- **(H1-2) Model:**

$$(ETR) = \beta_0 + \beta_1 (CSR_Env) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (ROA) + \beta_4 (LEV) + \beta_5 (Growth) + \beta_6 (Big\ N) + \beta_7 (Loss) + \varepsilon \quad (2-2)$$

- **(H1-3) Model:**

$$(ETR) = \beta_0 + \beta_1 (CSR_Gov) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (ROA) + \beta_4 (LEV) + \beta_5 (Growth) + \beta_6 (Big\ N) + \beta_7 (Loss) + \varepsilon \quad (2-3)$$

- **(H1-4) Model:**

$$(ETR) = \beta_0 + \beta_1 (TCSR) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (ROA) + \beta_4 (LEV) + \beta_5 (Growth) + \beta_6 (Big\ N) + \beta_7 (Loss) + \varepsilon \quad (2-4)$$

حيث أن:

دلالة المتغير	رمز المتغير	المتغير
اجمالي الافصاح عن الجانب الاجتماعي من مؤشر الافصاح المحاسبي عن الاستدامة:	CSR_Soc	المستقل الافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة
اجمالي الافصاح عن الجانب البيئي من مؤشر الافصاح المحاسبي عن الاستدامة:	CSR_Env	
اجمالي الافصاح عن الجانب الحوكمي من مؤشر الافصاح المحاسبي عن الاستدامة:	CSR_Gov	
اجمالي الافصاح المحاسبي عن الاستدامة:	TCSR	التابع الضرائب المؤجلة
معدل الضريبة الفعال كمقياس لمستوى الضرائب المؤجلة:	ETR	الحاكمة
حجم الشركة:	SIZE	
معدل العائد على الأصول:	ROA	
الرافعة المالية:	LEV	
معدل النمو في المبيعات:	Growth	
مؤشر حجم المراجع الخارجي:	Big N	
مؤشر الخسارة.	Loss	

٤-٥-٥: الاحصاءات الوصفية:

تعبر الاحصاءات الوصفية عن طبيعة عينة الدراسة من حيث الشكل وتوزيعها ومدى اتفاق العينة الحالية للدراسة مع العينات المناظرة بالدراسات السابقة ذات الصلة، وذلك من خلال عرض مجموعة من الاحصاءات الوصفية التي تتمثل في الوسط الحسابي والذي يعبر عن الشكل العام لمتغيرات الدراسة بالعينة، والانحراف المعياري بما يعبر عن مستوى التشتت بعينة الدراسة الحالية على مستوى المشاهدات بالمتغيرات، وأخيراً حدود العينة بين الحدين الأدنى والأقصى. وفي هذا الشأن قد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن الجدول رقم (٢) التالي:

جدول رقم (٢): نتائج الاحصاءات الوصفية

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
CSR_Soc	383	0.225	0.570	0.395	0.098
CSR_Env	383	0.226	0.670	0.444	0.129
CSR_Gov	383	0.260	0.774	0.512	0.149
TCSR	383	0.249	0.640	0.450	0.090
ETR	383	-0.125	0.155	0.020	0.084
BTD	383	0.050	0.293	0.172	0.073
SIZE	383	3.366	6.520	4.969	0.904
ROA	383	-0.360	0.374	0.111	0.006
LEV	383	0.310	0.475	0.391	0.049
Growth	383	-0.108	0.225	0.055	0.100
Big N	383	0.000	1.000	0.496	0.501
Loss	383	0.000	1.000	0.509	0.501
Valid N (listwise)	383				

يتبين للباحثة من خلال العرض السابق للاحصاءات الوصفية مجموعة من الملاحظات التي يمكن

بيانها فيما يلي:

أولاً، فيما يتعلق بالمتغير المستقل الخاص بالإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة فقد تبين أن الأوساط الحسابية للمؤشرات الفرعية الخاصة بالجانب الاجتماعي والبيئي والحوكهي تبلغ ٣٩,٥٪، ٤٤,٤٪، ٥١,٢٪ على التوالي، ويلاحظ أن أعلى مستويات الإفصاح المحاسبي كانت على الجانب الحوكهي بينما كانت أقل مستويات الإفصاح المحاسبي كانت على الجانب الاجتماعي، بينما بلغ مستوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة على مستوى المؤشر الاجمالي بلغ ٤٥٪، وبشكل عام تعتبر مستويات الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة جيدة الى حد كبير وتقترب من نظائرها بالعديد من الدراسات ذات الصلة (حسان، مروة حسن محمد ٢٠٢٣ ، عبد الهادي ، احمد عبد الرحمن ابراهيم ٢٠٢٣ ، عبد المتعال ، هبه

عبد المتعال احمد ٢٠٢٢ ، شهاب ، لمياء شهاب النمر اسماعيل احمد ٢٠٢٣ ، Abdel Megeid, Nevine ، Sobhy, 2023 ، الجرف، ياسر أحمد السيد محمد 2019 .

ثانياً، فيما يتعلق بالمتغير التابع الخاص بالضرائب المؤجلة فقد تبين أن الوسط الحسابي لكلٍ من معدل الضريبة الفعال ونسبة الفروق الضريبية المؤجلة تبلغ ٢٪، ١٧،٢٪ على التوالي وهو ما يشير الى أن ممارسات التجنب الضريبي في عينة الدراسة قليلة نسبياً نتيجة انخفاض النسبة الأولى لمعدل الضريبة الفعال، ولكن تشير قيمة نسبة المصروف الضريبي المؤجل بشكل عام الى ارتفاع حجم لضرائب المؤجلة كقيمة اذا ما تم مقارنتها باجمالي الأصول الضريبية المؤجلة للشركة، وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات ذات الصلة.

ثالثاً، على مستوى المتغيرات الحاكمة يتضح للباحثة أن الأوساط الحسابية للحجم، ومعدل العائد على الأصول، والرافعة المالية، ومعدل النمو في المبيعات، ومؤشر حجم المراجع الخارجي، ومؤشر الخسارة تبلغ (٤،٩٦٩)، (٠،١١١)، (٠،٣٩١)، (٥،٥٪)، (٤٩،٦٪)، (٥٠،٩٪) على التوالي، وهي قيم معتدلة بين الحدود الدنيا والقصى للعينة.

٥-٥-٥: نتائج تحليل الارتباط:

تهدف الباحثة من اجراء تحليل الارتباط الى التحقق من طبيعة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة والوسيط، بالاضافة الى التحقق من طبيعة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة والحاكمة المدرجة بنماذج اختبارات الفروض الاحصائية للدراسة، وقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن النتائج المبينة بالجدول رقم (٣).

وطبقاً للنتائج الواردة بالجدول رقم (٣) يتضح للباحثة وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين أبعاد مؤشر الافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة وبعضها البعض، وهو ما يشير الى ترابط الأبعاد الفرعية للمؤشر مع القيمة الاجمالية لمؤشر الافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة.

كما تبين وجود علاقة وجود عكسية معنوية بين الافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة على الجانب الاجتماعي، والبيئي، والحوكهي، واجمالي المؤشر ومستوى الضرائب المؤجلة مقيساً بمعدل الضريبة الفعال، حيث بلغت معاملات الارتباط (-٠،٢٩١، -٠،٣٤٨، -٠،٣٣٥، -٠،٤٥٩) على التوالي.

وأخيراً، تبين بفحص المصفوفة أن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والحاكمة المدرجة بنماذج اختبارات الفروض الاحصائية أقل من ٠،٨ وهو ما يشير الى انتفاء مشاكل الازدواج الخطي بين المتغيرات المدرجة بنماذج اختبارات الفروض الاحصائية، كما توضح النتائج السابقة صحة فروض الدراسة

مبدئياً، ولكن لا يمكن للباحثة التسليم بصحة هذه النتائج حتى يتم تشغيل نماذج اختبار الفروض الاحصائية للدراسة.

جدول رقم (٣): نتائج تحليل الارتباط

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
(1) CSR_Soc	1										
(2) CSR_Env	.220**	1									
(3) CSR_Gov	.303**	.246**	1								
(4) TCSR	.637**	.695**	.784**	1							
(5) ETR	-.291**	-.348**	-.335**	-.459**	1						
(6) SIZE	-0.028	-0.074	-0.037	-0.066	0.032	1					
(7) ROA	-0.017	-0.014	-0.038	-0.034	0.037	-0.014	1				
(8) LEV	-0.071	-0.018	-0.002	-0.035	0.021	0.060	0.010	1			
(9) Growth	-.120*	-0.070	-.126*	-.147**	0.060	0.056	0.014	0.012	1		
(10) Big N	-0.012	0.010	-0.008	-0.004	0.004	-0.046	0.097	0.012	-0.024	1	
(11) Loss	-0.017	0.021	0.038	0.025	0.043	0.008	-.855**	-0.026	-0.041	-.102*	1

٦-٥-٥: نتائج اختبار الفروض الاحصائية للدراسة:

يمكن للباحثة تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة والضرائب المؤجلة بمقياسها (معدل الضريبة الفعال، ونسبة الفروق الضريبية) من خلال تشغيل نموذج الانحدار رقم (١) الخاص باختبار الفرض الاحصائي الرئيسي للدراسة، وذلك بالاعتماد على مستوى معنوية العلاقات واتجاهاتها بين المتغيرات. وفي هذا الشأن، قد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي لتشغيل نموذج الانحدار رقم (١) بفروعه عن الجدول رقم (٤).

ويتضح لدى الباحثة من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج اذا ما تم مقارنتها بنظيرتها من الدراسات ذات الصلة (الهواري، ٢٠١٩؛ حسين، ٢٠٢١) حيث أنها تبلغ ٧,٤٪، ١١,٢٠٪، ٩,٩٪، ٢٠,٢٪ على التوالي، لكل من الجانب الاجتماعي والبيئي والحوكيمي واجمالي المؤشر، وهو ما يشير الى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية رقم (١) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في الضرائب المؤجلة مقيسة بمعدل الضريبة الفعال بنسبة ٧,٤٪، ١١,٢٠٪، ٩,٩٪، ٢٠,٢٪ على التوالي، وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات (ابن محفوظ، وآخرين، ٢٠١٩، Abdel Megeid, Nevine Sobhy, 2023، ٢٠٢٤، عبدالله، ٢٠٢٣، شهاب، ٢٠٢٣). وبالتالي، فان نموذج اختبار الفروض رقم (١) بفروعه يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه. كما يتبين للباحثة ارتفاع ومعنوية قيم F للنماذج المختلفة حيث أنها تبلغ ٧,٠٢٠، ٧,٨٧٠، ٥,٣٨٤، ١٤,٨١٨ على التوالي وجميعها معنوية عند مستوى معنوية ٥٪.

جدول رقم (١): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة والضرائب المؤجلة مقيسة بمعدل الضريبة الفعال

Dependent Variable: ETR												
Variables	Panel A: Model (2-1)			Panel B: Model (2-2)			Panel C: Model (2-3)			Panel D: Model (2-4)		
	Coef.	t	-Value	Coef.	t	-Value	Coef.	t	-Value	Coef.	t	-Value
Cons.	0.17	3.78	0.00	0.16	3.88	0.00	0.15	3.56	0.00	0.27	6.25	0.00
CSR_Soc	0.25	5.90	0.00	--	--	--	--	--	--	--	--	--
CSR_Env	--	--	--	0.23	-7.22	0.00	--	--	--	--	--	--
CSR_Gov	--	--	--	--	--	--	0.19	-6.80	0.00	--	--	--
TCSR	--	--	--	--	--	--	--	--	--	0.43	-10.02	0.00
SIZE	0.00	0.79	0.43	0.01	-1.19	0.23	0.00	-0.90	0.37	0.01	-1.31	0.19
ROA	0.01	0.37	0.71	0.00	0.06	0.95	0.00	-0.06	0.95	0.01	-0.28	0.78
LEV	0.07	0.84	0.40	0.04	-0.51	0.61	0.03	-0.41	0.69	0.06	-0.75	0.45
Growth	0.02	0.50	0.62	0.03	0.79	0.43	0.02	0.40	0.69	0.01	-0.13	0.89
Big N	0.00	0.09	0.93	0.00	0.05	0.96	0.00	-0.06	0.95	0.00	-0.07	0.94
Loss	0.01	0.82	0.41	0.00	-0.32	0.75	0.01	-0.38	0.71	0.01	-0.61	0.54
Factor & Year effects	Included			Included			Included			Included		
N	383			383			383			383		
F-value	5.384			7.870			7.020			14.818		
F-Sig.	0.000			0.000			0.000			0.000		
Adj. R2	7.40%			11.20%			9.90%			20.20%		

وبالنظر الى نتائج العمود الأول (Panel A) يتبين للباحثة معنوية المتغير المستقل CSR_Soc الخاص بالجانب الاجتماعي من مؤشر الإفصاح عن التنمية المستدامة حيث أن $(\beta = -0.25; t = -5.90 > 2; P\text{-Value} < 5\%)$ كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى الإفصاح الخاص بالجانب الاجتماعي من مؤشر الإفصاح عن التنمية المستدامة يؤدي الى انخفاض مستوى الضرائب المؤجلة بدلالة معدل الضريبة الفعال والتي يمكن استغلالها كوسيلة لتحقيق مستويات مرضية من ممارسات ادارة الأرباح. وبالتالي، يمكن للباحثة قبول الفرض الفرعي الأول على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي للإفصاح الخاص بالجانب الاجتماعي من مؤشر الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة على الضرائب المؤجلة بدلالة معدل الضريبة الفعال.

وفيما يتعلق بنتائج العمود الثاني (Panel B) يتبين للباحثة معنوية المتغير المستقل CSR_Env الخاص بالجانب البيئي من مؤشر الإفصاح عن التنمية المستدامة حيث أن $(\beta = -0.23; t = -7.22 > 2; P\text{-Value} < 5\%)$

Value = 0.00 < 5%) كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح الخاص بالجانب البيئي من مؤشر الإفصاح عن التنمية المستدامة يؤدي إلى انخفاض مستوى الضرائب المؤجلة بدلالة معدل الضريبة الفعال والتي يمكن استغلالها كوسيلة لتحقيق مستويات مرضية من ممارسات إدارة الأرباح. وبالتالي، يمكن للباحثة قبول الفرض الفرعي الثاني على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي للإفصاح الخاص بالجانب البيئي من مؤشر الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة على الضرائب المؤجلة بدلالة معدل الضريبة الفعال.

وتشير نتائج العمود الثالث (Panel C) إلى معنوية المتغير المستقل CSR_Gov الخاص بالجانب الحوكمي من مؤشر الإفصاح عن التنمية المستدامة حيث أن $(\beta = -0.19; t = -6.80 > 2; P\text{-Value} = 0.00 < 5\%)$ كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح الخاص بالجانب الحوكمي من مؤشر الإفصاح عن التنمية المستدامة يؤدي إلى انخفاض مستوى الضرائب المؤجلة بدلالة معدل الضريبة الفعال والتي يمكن استغلالها كوسيلة لتحقيق مستويات مرضية من ممارسات إدارة الأرباح. وبالتالي، يمكن للباحثة قبول الفرض الفرعي الثالث على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي للإفصاح الخاص بالجانب الحوكمي من مؤشر الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة على الضرائب المؤجلة بدلالة معدل الضريبة الفعال.

وأخيراً، تشير نتائج العمود الرابع (Panel D) إلى معنوية المتغير المستقل TCSR الخاص باجمالي مؤشر الإفصاح عن التنمية المستدامة حيث أن $(\beta = -0.43; t = -10.02 > 2; P\text{-Value} = 0.00 < 5\%)$ كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح الخاص باجمالي مؤشر الإفصاح عن التنمية المستدامة يؤدي إلى انخفاض مستوى الضرائب المؤجلة بدلالة معدل الضريبة الفعال والتي يمكن استغلالها كوسيلة لتحقيق مستويات مرضية من ممارسات إدارة الأرباح. وبالتالي، يمكن للباحثة قبول الفرض الفرعي الرابع على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة عن التنمية المستدامة على الضرائب المؤجلة بدلالة معدل الضريبة الفعال.

وتأسيساً على نتائج النماذج الفرعية للفرض الاحصائي الثاني للدراسة يمكن للباحثة قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الثاني للدراسة كلياً على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة على مستوى الضرائب المؤجلة بدلالة معدل الضريبة الفعال.

٥. نتائج الدراسة:

في إطار ما استعرضته الباحثة من إطار نظري وعملي للدراسة الحالية وبالتطبيق على بيئة البيانات المصرية فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية والعملية التي يمكن بيانها فيما يلي:

أ- نتائج الدراسة النظرية:

- فروق المؤقتة هي جوهر انشاء الحسابات الضريبية المؤجلة وذلك لوجود الخلافات بين التشريعات الضريبية والاصدارات المحاسبية، أما الفروق الدائمة فلا يوجد بسببها ثمة مشكلة في الحسابات الضريبية المؤجلة حيث أنها تظل قائمة ما قام التشريع الضريبي المتعلق بها
- المشرع الضريبي المصري لم يأخذ بميزة امكانية ترحيل الخصم الضريبي غير المستغل للأمام وذلك بسبب ضالة الأهمية النسبية للحالات التي سمح فيها التشريع بالاستفادة بميزة الخصم الضريبي وان كانت ما هي الا حالة واحدة فقط ولها ظروف محددة
- أسباب نشأة الضرائب المؤجلة تتمثل بصفة أساسية في الفروق التي تنشأ بين الربح المحاسبي والربح الضريبي وأن هذه الفروق تنقسم الى نوعين: أحدهما منوقت والآخر دائم، وأن المعيار الأساسي للترقية بينهما هو ما اذا كانت هذه الفروق ستنعكس في التغيرات المستقبلية أم لا، وأن الفروق المؤقتة هي المسبب الرئيسي للضرائب المؤجلة، بينما الفروق الدائمة نظراً لكونها مستمرة ولا تنعكس في الفترات المستقبلية فهي تتسبب في نشأة ضرائب مؤجلة ولكن لا يتم الاعتراف بها للأغراض المحاسبية

ب- نتائج الدراسة التطبيقية:

- يوجد تأثير عكسي للافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة على مستوى الضرائب المؤجلة بدلالة معدل الضريبة الفعال، وبدلالة نسبة الفروق الضريبية، أي أن زيادة مستوى ممارسات الافصح المحاسبي عن التنمية المستدامة سيؤدي الى خفض مستوى الضرائب المؤجلة.

٦. توصيات الدراسة:

- في اطار ما توصلت اليه الدراسة من نتائج بالبيئة المصرية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، فانه يمكن للباحثة تقديم مجموعة من التوصيات المهمة للأطراف المعنية على النحو التالي:
- ينبغي على هيئة سوق المال سن المزيد من التشريعات والقرارات الرقابية التي تحقق الالتزام الفعلي للشركات المدرجة بالممارسات الافصاحية عن التنمية المستدامة ولا سيما في ظل تاخر العديد من الشركات المدرجة بعدم تنفيذ القرار رقم (١٠٧)، (١٠٨) الخاص بالافصاحات عن الاستدامة والتغيرات المناخية.
- توجه مصلحة الضرائب المصرية الى فرض المزيد من السيطرة على رقابة الضرائب المؤجلة من خلال تحقيق التقارب بين التشريعات لضريبية والتطورات المستمرة في المعايير المحاسبية بما يضمن المصلحة النهائية للممول ويعزز من عملية الاستثمار.

- تدشين المزيد من المؤشرات في البورصة المصرية والتي من شأنها تعزيز قدرة الأطراف الخارجية ذوي المصلحة على اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة سواء على مستوى الاقراض أو الاستثمار في الأسهم.
- ضرورة تنمية قدرات الأطراف الداخلية المعدة للقوائم المالية بما يتفق مع ممارسات الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة لضمان تحقيق أعلى مستويات الشفافية في التقارير المالية وتحقيق عدالة ومصداقية العرض في ظل التطورات الدولية المهنية الحالية.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

- ابن محفوظ، حنان، وآخرين، ٢٠١٩، " العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة بسوق المال السعودي "، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد ١٤، العدد ٢، ص ص ٧٧-١٢٣
- بدوي، محمد عباس. (٢٠٠٧). أثر المعالجة المحاسبية لاهلاك الأصول الثابتة في القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على معيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ بعنوان (ضريبة الدخل)، المؤتمر الضريبي الخامس عشر بعنوان الفحص الضريبي في ضوء معايير المحاسبة المصرية وقانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ص ١-٣٤.
- الجرف، ياسر أحمد السيد محمد. (2019). "الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة وأثرها على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعه طنطا، العدد ١، ص ص ٢-٦٢
- حسان، مروة حسن محمد. (٢٠٢٣). أثر الإفصاح الإلزامي عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات على التنبؤ بأدائها المستقبلي والدور المعدل للملكية الاجنبيه-دراسه تطبيقيه على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصريه، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعه المنوفيه، المجلد ١٠، العدد ٢، ص ص ٣٣٤-٢٨٧
- حسين، سهام طالب. (2021). "تأثير الضرائب المؤجلة على النتيجة المحاسبية والجباثية للدورة"، مجلة الدليل الاسترشدي لافصاح الشركات عن أداء التنمية المستدامة، البورصة المصرية، ٢٠١٦.
- رضوان، أحمد جمعه، ٢٠١٥، "أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١، ص ص ١٥٠:٢٠٦
- شهاب، لمياء شهاب النمر اسماعيل احمد (٢٠٢٣)، تكلفة الاقتراض كمتغير وسيط في العلاقة بين الافصاح عن الاستدامة وقيمه المنشأه بالتطبيق على الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية المصري، مجلة المحاسبة والمراجعة، كليه التجارة، جامعه بنى سويف، العدد ١، ص ص ٤٣٥-٣٣٢
- الصايغ، عماد سعد محمد. (٢٠١٤). تطوير المحاسبة عن الضرائب المؤجلة في ضوء معيار المحاسبة رقم ٢٤ بعنوان ضريبة الدخل والقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥: دراسة ميدانية. المؤتمر الضريبي

- طلب، حسنين راغب (2024). " قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج Beneish Score – M للمصارف العراقية المدرجه في سوق العراق للاوراق المالية " مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ٧٣، ص ص ١٣١-١٦٠
- عبد الخالق، أسامة علي. (٢٠٠٢). دراسة تحليلية لمدى التوافق بين أحكام التشريع الضريبي على شركات الأموال والمعايير المحاسبية المتعلقة بالمحاسبة عن ضرائب الدخل، المؤتمر الضريبي السابع. الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب والمكتب الاستشاري المصري للمحاسبة والمراجعة بالاسكندرية، ص ص ٢٣-٥٤.
- عبد المتعال، هبه عبد المتعال احمد (٢٠٢٢)، أثر القياس والافصاح عن الادوات المالية والتنمية المستدامة على تنشيط الاستثمار "دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعه الزقازيق، المجلد ٤٤، العدد ١، ص ص ٢٥٠-٢٠٧
- عبد المنعم، تامر سيد. (٢٠٠٤). أسلوب مقترح للمحاسبة عن ضرائب الدخل في القوائم المالية – دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة- جامعة عين شمس.
- عبد الهادي، احمد عبد الرحمن ابراهيم. (٢٠٢٣) أثر مستويات الافصاح عن أنشطة الاستدامة على الاداء المالى للشركات (دراسة تطبيقية)، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعه طنطا، العدد ١، ص ص ٥٦٥-٥٢٨
- عبدالله، هدى محمد محمد (2024). " تفسير العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة وسياسات توزيعات الأرباح وانعكاس ذلك على مخاطر إهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية ". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعه مدينه السادات، المجلد ١٦ العدد ٢، ص ص ٩٠-١٤٥
- محمد، سعيد عبد المنعم. (٢٠٠١). دراسات في النظم الضريبية المقارنة – ضريبة الشركات، دار الكتاب الجامعي. مكتبة عين شمس.
- مصطفى، عبد العزيز السيد. (١٩٩٧). المحاسبة عن ضرائب الدخل في القوائم المالية – دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على الشركات المساهمة العمانية الخاضعة لضريبة الدخل على الشركات. مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد ٥١، ص ص ١-٢٥.
- مصطفى، عمرو محمد، ٢٠١٧، " أثر تفعيل المؤشر المصري لمسئولية الشركات على الحد من ممارسات إدارة الارباح: دراسة تطبيقية "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعه بنها.

الهوري، محمد عبد العزيز عبد المعطي (٢٠١٩)، " أثر جودة وأهميه المراجع الخارجي على الحد من ممارسات ادارة اليراح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجله: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعه طنطا ، العدد ٤ ، ص ص ٤٢-١
 يوسف حنان محمد اسماعيل ، ٢٠١٦ ، "العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات و أدائها المالي - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعه عين شمس ، المجلد ٢٠ ، العدد ١ ، ص ص ٣٥٣-٣٩٦

ثانياً: مراجع باللغة الانجليزية :

- Abdel Megeid, Nevine Sobhy, 2023, "The Quadruple Impact of Integrated ESG and CSR Voluntary Disclosure on Financial Reporying Quality, Firm Value, Stock Value, and Tax Avoidance: Evidence from Egypt, Accounting & Auditing journal, Bani Swif University, No. 2, PP 44-124
- Abu Eid , Q., Al Hakim , M., Karajeh , A., & Almomani , M., (2024) , " The Impact of Unsystematic Risks on Islamic Bank Stock Returns in Jordan", Migration Letters , 21 (4) , 1741 – 8992.
- Aguilera, R., D. Rupp, C. Williams, and J. Ganapathi, 2007, " Putting the S back in corporate social responsibility: A multi-level theory of social change in organizations", **Academy of Management Review**, Vol 32, No (3), pp. 836–863
- Aji, A., Hidayatulla , F., & Firmansah , A., (2024), " Can Tax Avoidance Improve The Positive Relationship Between Intellectual Capital And Firm Value? ", EDUCORETAX , 4 (3) , 302 – 317.
- Ambarita, P., Nofryanti, & Rosini , I., (2023), "Capital Intensity Moderates Corporate Risk and Thin Capitalization of Tax Avoidance", Asian Journal of Social and Humanities, 1 (12), 1552 – 1564.
- Asif , M., Searay , C., & Castka , P., (2023), " ESG and Industry 5.0: The role of technologies in enhancing ESG disclosure", Technological Forecasting & Social Change, <https://doi.org/10.1016/j.techfore.2023.122806>

- Blue,G., Faraji, O., Khotanlou, M., & Rezaee , Z.,(2023), " A corporate risk assessment and reporting model in emerging economies", Journal of Applied Accounting, <https://www.emerald.com/insight/0967-5426.htm>
- Carolina , v., (2023) , " Can ESG Performance Moderate The Effect of Tax Avoidance on Corporate Risk?" , JURNAL, 7 (3) , 63 – 71. <https://www.researchgate.net/publication/371416489>
- Christopher, S., Armstrong, Jennifer L., Blouin, 2012, "The incentives for tax planning", **Journal of accounting and economics**, Vol 53, Issue 1-2, PP. 41-391.
- Chun Keung Hoi et al. ,2013," Is Corporate Social R esponsibility (CSR) Associated with Tax Avoidance ? Evidence from Irresponsible CSR Activities , **The Accounting Review** , vol 88 , no 6, pp.2025 - 2059
- Davis, A., D. Guenther, L. Krull, and B. Williams. 2016." Do socially responsible firms pay more taxes?" **The Accounting Review**, Vol. 91, Issue 1, PP. 47-68.
- Dhaliwal, D. S., Erickson, M. M., & Heitzman, S. (2004). The Effect of Seller Income Taxes on Acquisition Price: Evidence from Purchases of Taxable and Tax-Exempt Hospitals. In Journal of the American Taxation Association (Vol. 26). <https://doi.org/10.2308/jata.2004.26.2.1>
- Ding, F., Luo, W., Hao, X., & Zhang, L. (2014). Does IFRS Adoption Increase the Accuracy of Chinese Analysts' Forecasts?. **Emerging Markets Finance & Trade**, Vol. 53, PP. 1107-1121.
- Do, T., & Vo, X., (2023), "Is mandatory sustainability disclosure associated with default risk? Evidence from emerging markets", Finance Research Letters, 55, <https://doi.org/10.1016/j.frl.2023.103818>
- Ferraro,O., Cristiano, E., & Veltri , S., (2024), " The quality of voluntary sustainability reports in the Italian cooperative credit banks", Journal of Co operative Organization and Management, <https://doi.org/10.1016/j.jcom.2024.100230>
- Financial Accounting Standard Board (FASB). Accounting for income taxes. **Statement of financial accounting standard No. 109**.

- Guedrib , M., & Bougacha , F., (2023), "The moderating effect of tax risk on the relationship between tax avoidance and firm risk: empirical evidence in the French context", International Journal of Law and Management, <https://www.emerald.com/insight/1754-243X.htm>
- Handajani , L., Husnan,, L., & Pituringsih, E.,(2022) , " Impacts of Sustainability Performance and Firm Characteristics on Risk and Corporate Value " , Jurnal Economia , 18 (2) , 221 -239 <https://doi.org/10.21831/economia.v18i2.42883>
- Hanlon, M., & Heitzman, S. (2010). A review of tax research. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2-3), PP.127-178.
- Hendi., Pramesti, D.,& Harsono, B., (2024) , “ The Moderating Effect of Sustainability Reporting on the Influence of Tax Avoidance on Firm Value”, Ilomata International Journal of Tax and Accounting, 5(1), 221-233. <https://doi.org/10.52728/ijtc.v5i1.1048>
- Hoi, C., Q. Wu, and H. Zhang . 2013” Is corporate social responsibility (CSR) associated with tax avoidance? Evidence from irresponsible CSR activities” *The Accounting Review*,vol 88,No (6),pp. 2025–2059.
- Jalan, A., & Matkovskyy , R., (2023), " Systemic risks in the cryptocurrency market: Evidence from the FTX collapse", Finance Research Letters , 53. <https://doi.org/10.1016/j.frl.2023.103670>
- Kimani , B., (2024), "Relationship between Tax Incentives and Corporate Tax Avoidance Strategies in Kenya", American Journal of Accounting , 6 (1),48 -59. <https://doi.org/10.47672/ajacc.1788>
- Knuutinen, R. (2014). Corporate social responsibility, taxation and aggressive tax planning. *Nordic Tax Journal*, (1), PP.36-75.
- Li, Z., Jia, J. &Chapple, L., (2023), "Textual characteristics of corporate sustainability disclosure and corporate sustainability performance: evidence from Australia", Meditari Accountancy Research, 31(3), 786-816.

- Mahjoub ,L.B and Khamoussi, H., "Environmental and social policy and earning persistence", **Business Strategy and Environment** ,22(3),2013, p 161
- Martin, V. M., Jr., (2001). SFAS 109 accounting for income taxes: An overview with examples. **The National Public Accountant**. Vol. 46, No. 1, PP. 18-25
- Mu'minah , L., Kristiana, I., & Hanum, A.,(2023), "The Role of Profitability in Moderating Political Connections, Corporate Risk, Leverage and Firm Size to Tax Avoidance ", Journal of Accounting Science, 7 (1) , 33 – 46 . Doi: 10.21070/jas.v7i1.1681
- Norseman, M. S. & B. V. Harisha, (2006). Impact of deferred tax facility on firm value. **The chartered Accountnat** . PP. 56-63.
- Rohendi, H., Ghozali , I., & Ratmono D., (2024), " Environmental, social, and governance (ESG) disclosure and firm value: the role of competitive advantage as a mediator", Cogent Business & Management, 11(1) , DOI: 10.1080/23311975.2023.2297446
- Rudyanto , A., (2023), "Does tax disclosure in Global Reporting Initiative (GRI)-based sustainability reporting mitigate aggressive tax avoidance? Evidence from a developing country", Journal of Global Responsibility, DOI 10.1108/JGR-05-2023-0077
- Singh, A., (2023), "Corporate tax avoidance: a systematic literature review and future research directions", LBS Journal of Management & Research, 21 (2), 197-217. <http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode>
- Wang, Z., Fu, H., Ren X., & Gozgor G., (2024), "Exploring the carbon emission reduction effects of corporate climate risk disclosure: Empirical evidence based on Chinese A-share listed enterprises", International Review of Financial Analysis, 92, <https://doi.org/10.1016/j.irfa.2024.103072>
- Watson, L. (2015). Corporate Social Responsibility, Tax Avoidance, and Earnings Performance. **The Journal of the American Taxation Association**, Vol. 37, No. 2, PP. 1-21.

Zhou, D., Saeed, U., & Agyemang, A., (2024) , "Assessing the Role of Sustainability Disclosure on Firms' Financial Performance: Evidence from the Energy Sector of Belt and Road Initiative Countries " , Sustainability , <https://doi.org/10.3390/su16020930>